المشاركة السياسية للمرأة اليمنية
تحليل ثقافي تاريخي في ضوء نظرية النوع الاجتماعي
إعداد د. عادل مجاهد الشرجبي

إهـــداء

إلى دعرة سعيد.. المناضلة التي حملت السلاح ضد الاستعمار لتستعمرها التقاليد.

وإلى محفوظة السعفاف التي حطمت التقاليد فحطمها القانون والمؤسسات والفساد.

وإلى روح الشاعر الإنسان المعلم أحمد محمد الشاطري الذي أنشد بلسان المرأة اليمنية عام 1935م قائلاً:

إن لـــي حقـــي وحظـــي فـــي مقـــا ... ســـمة المـــرء مجـــال المكســـبِ
علمـــــوني فزمـــــاني ضـــــائع ... وهـــو أغلـــى مـــن نفـــيس الـــذهبِ
وامـــلأوا قلبـــي نـــوراً مشـــرقاً ... ينمحـــي منـــه ظـــلام الحجـــبِ
إننـــــي بيـــــنكم مظلومـــــة ... فـاقبلوا الإنصـاف واقضـوا مـأربـي

عادل الشرجبي

القسم الأول
التحديث المشوّه وانعكاساته
على أوضاع المرأة في المجتمع اليمني

مقدمـــة:

عاشت اليمن حتى منتصف القرن العشرين في عزلة سياسية واجتماعية وثقافية حادة، واحتكرت السلطة السياسية أقليات إثنية أو طائفية، أضفت عليها طابعاً أبوياً Patriarchal وشخصانياً وأدارت المؤسسات السياسية وفي مقدمتها الدولة بأسس ومعايير إدارة العائلة نفسها، وكانت الدولة متعالية Transindent على المجتمع ومنفصلة عنه، واقتصرت علاقتها به على السيطرة الأمنية والنهب الاقتصادي، أما على مستوى تنظيم العلاقات الاجتماعية فلم تكن الدولة تتدخل إلا بمقدار ما يحقق أهدافها في السيطرة الاقتصادية والنهب الاقتصادي، لذلك فقد كانت العشيرة والعائلة الممتدة أهم أشكال التنظيمات الاجتماعية وقد أسهم التخلف الاقتصادي، وعدم وجود طرق للمواصلات الحديثة إلى جانب طبوغرافية اليمن، وانعدام وسائل الاتصال في تكريس عزلة القرى اليمنية، وعززت أهمية العشائر والأسر الممتدة في مجال إدارة الحياة الاجتماعية، ونتيجة لاعتماد العلاقات الاجتماعية بين أفراد العشرية أو العائلة الممتدة على علاقات القرابة، فقد كان هناك نوع من التطابق بين المجال الخاص والمجال العام، حيث إن التفريق بين المجال الخاص والمجال العام يقوم على أساس مدى التعامل مع أشخاص غرباء، وبما كان كل أفراد العشيرة أو العائلة الممتدة التي تسكن القرية يعتبرون أنفسهم أقارب، ولا وجود لأغراب بينهم. فقد حدث نوع من التطابق بين المجال الخاص والمجال العام، وأصبح المجال العام مجالاً خاصاً.

في ضوء ذلك فإن تقسيم العمل في المجتمع اليمني الريفي التقليدي لم يشهد فصلاً بين أنشطة المجال العام وأنشطة المجال الخاص، ولم يستند على أساس النوع الاجتماعي، فكانت النساء يمارسن كل الأنشطة الاقتصادية والثقافية والإدارية التي يمارسها الرجال في إطار القرية أو العشيرة، ولم تستبعد سوى من الأنشطة والمجالات المرتبطة بعلاقات العشيرة أو القرية بعشائر وقرى أخرى، وأهمها: الحرب والتحالفات والتجارب والتحكيم وحل الخلافات.

وباستقرار وتحليل التاريخ الاجتماعي للمجتمع اليمني التقليدي، يمكن القول إن المرأة اليمنية الريفية كانت تشارك في كثير من أنشطة المجال العام الريفي، فكانت تشارك في كثير من الأنشطة الزراعية والرعي والصناعات الحرفية والتجارة التقليدية في الأسواق الريفية، ويرجع ذلك إلى طبيعة توزيع السلطة في العائلة، فكلما كانت بنية العائلة وعلاقاتها أكثر ديمقراطية وتتيح للمرأة المشاركة في صناعة القرار أدى ذلك إلى توسيع مشاركة المرأة في أنشطة المجال العام.

لقد كتب مهندس مصري زار اليمن عام 1964م في مذكراته: "إن للمرأة حفيدة بلقيس الجميلة لمسات التحكم والسطوة، إنها تستطيع أن ترد زوجها عنها وتستطيع أن تأمره إذا ما أخطأ عليها، بل وتطلب منه الطلاق، ففي قبائل دهم إذا وضعت الزوجة قطعة من القماش الأحمر على باب سكنها فإن الزوج لا يجرؤ على الدخول، (...) وفي تهامة كنت أرى النساء بقبعات الخوص العريضة في حقول البن كفتيات المكسيك[1] وراء قطعان البقر وخلف المحراث[2].

وتشير سوزان دورسكي Susan Dorsdy متفقة مع كارلا مخلوف إلى أن النساء في اليمن على الرغم من أن لهن عالماً منفصلاً عن عالم الرجال، إلا أنهن يمتلكن بعض القوة ويستطعن عبر آليات كثيرة أن يؤثرن في عمليات اتخاذ القرارات من خلال الرجال أنفسهم[3].

وهناك ما يشير إلى أن بعض النساء لعبن أدواراً أساسية هامة أثناء فترة حكم الفاطميين والرسوليين في اليمن. وبناء على ما تقدم يمكن القول إن تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي ظاهرة تاريخية واجتماعية، أي إنها تتغير من فترة تاريخية إلى أخرى ومن طبقة أو فئة اجتماعية إلى أخرى. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن تقسيم العمل الاجتماعي في المجتمع اليمني التقليدي تباين من منطقة إلى أخرى ومن مستوى اجتماعي اقتصادي إلى آخر، فقد كانت النساء الريفيات يشاركن في كثير من أنشطة

---

[1]) البن والقات لا يزرع في معظم مناطق تهامة، لكنه يزرع في المناطق الفاصلة بين تهامة والهضبة الوسطى والمناطق الجبلية في وسط اليمن، مثل برع وريمة والمحابشة وغيرها وقد اعتبر صاحب المذكرات هذه المناطق جزءاً من تهامة.

[2]) حسين كفافي، (يوميات مهندس في اليمن)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م، ص52.

[3]) انظر سوزان دروسكي، (نساء عمران) في المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، (صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية)، سلسلة الدراسات المترجمة (2)، ترجمة أحمد جرادات، 1997م، ص 103-104.

المجال العام الريفي، ويتمتعن بسلطة عائلية كبيرة، وفي المدن اليمنية التقليدية كانت نساء الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة يشاركن في أنشطة المجال العام ذات الطابع الاقتصادي فكن يقمن ببيع كثير من السلع والخدمات، ومع ذلك فإنهن لا يتمتعن سوى بقدر محدود من السلطة العائلية، أما نساء الأرستقراطية الحضرية التقليدية فإنهن لا يشاركن في أنشطة المجال العام الاقتصادي، ومع ذلك يتمتعن بقدر من السلطة العائلية ويستطعن التأثير على عمليات صنع القرار من خلال تأثيرهن على الرجال.

أولاً بدء حركة التحديث:

منذ مطلع القرن العشرين بدأت مدينة عدن تشهد بعض مظاهر التحديث، وتمثل أهمها في تأسيس المدارس النظامية الحديثة عوضاً عن مؤسسات التعليم التقليدي (المعلامات)، فعلى الرغم من أن الإدارة الاستعمارية أسست أول مدرسة في عدن عام 1856م إلا أنها أغلقت بعد افتتاحها بعامين، وفي عام 1866م تم افتتاح مدرسة أخرى في حي كريتر بمدينة عدن إلا أن تلاميذها كانوا من الجاليات الأجنبية، وفي أواخر القرن التاسع عشر أسست الأقلية اليهودية في عدن مدرسة حديثة (مدرسة سليم)، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات التعليمية كانت مخصصة للأقليات أو الجاليات الأجنبية، ولم يبدأ تأسيس المدارس الحكومية (التابعة للإدارة الاستعمارية) إلا في عام 1918م، وكانت مخصصة للأطفال الذكور، واستمرت المؤسسات التعليمية التقليدية حتى منتصف الثلاثينيات تمثل المؤسسات الوحيدة التي تقدم التعليم للفتيات، وكانت (معلامة) الحاجة نور حيدر المؤسسة التعليمية الوحيدة المتاحة لتعليم فتيات عدن ولا يوجد غيرها في المنطقة، الأمر الذي دفع بعض الأسر عام 1934م إلى إلحاق بناتها بالمدرسة الابتدائية الخاصة بالبنين في حي المعلا[1]، لذلك فقد أسست الإدارة الاستعمارية في العام التالي أول مدرسة ابتدائية للبنات في حي كريتر[2]. أما أول مدرسة لتعليم الفتيات خارج مدينة عدن فقد أنشأتها جمعية الأخوة والمعاونة في عام 1957م بمدينة تريم في السلطنة الكثيرية بحضرموت، وسميت بمدرسة الأخوة للبنات[3].

---

[1]) المعلومات الواردة هنا مستقاة من كرامة مبارك سليمان، (التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن) مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ج 1 (1930-1970م)، 1994، ص 66-68.

[2]) بدأت مدرسة أهلية أشبه بكتّاب في أحد بيوت كريتر تتولاها معلمة يمنية، وعندما انتقلت المدرسة إلى قصر الشكر (قصر السلطان العبدلي) بكريتر تولت إدارتها سي ووكر مدشنة بذلك سلسلة البريطانيات اللائي تولين مسؤولية تعليم الفتيات، المرجع السابق، ص 68.

[3]) المرجع السابق، ص56.

وقد توالى بعد ذلك تأسيس المدارس الأولية والثانوية للفتيان والفتيات في عدن وفي مناطق الجنوب الأخرى، حتى وصل عدد المدارس الابتدائية عام 1950م في مستعمرة عدن 31 مدرسة (10 للإناث ومدرستان مختلطتان و19 مدرسة للذكور)، وبلغ عدد التلاميذ فيها 4521 تلميذاً وتلميذة (1297 إناث و3224 ذكور)، وبلغ عدد المدرسين 154 مدرسة ومدرساً (40 مدرسة و114 مدرساً)، أما المدارس الثانوية فقد بلغ عددها 9 مدارس (مدرستان للفتيات و7 مدارس للفتيان) وبلغ عدد التلاميذ فيها 1245 تلميذاً وتلميذة (136 إناث و1109 ذكور)[1] أما عدد المدرسين والمدرسات في المدارس الثانوية في مستعمرة عدن عام 1950م فقد بلغ 59 مدرساً ومدرسة (10 إناث و49 ذكور)[2] .

أما أول بعثة تعليمية من الفتيات اليمنيات إلى الخارج فقد تم إرسالها إلى مصر للدراسة في مدرسة المعلمات، وتتكون من أربع طالبات، وتم افتتاح أول كلية للبنات عام 1955م في حي خور مكسر، وتمنح شهادة الثقافة العامة (المستوى العادي).

وكان مدير هذه المدرسة الأستاذ محمد أحمد الشاطري، والذي افتتح المدرسة بقصيدة كان قد نظمها على لسان الأم عام 1935م وجاء فيها:

علموني فصلاح النشء بي ... وابدأوا الأمّ به قبل الأبِ
فأنا المدرسة الأولى ولا ... يسلك التلميذ إلا مذهبي
وهو غصن ناعم في راحتي ... ناشئ مشربه من مشربي
كيفما شئت أكيّفه وقد ... قيل: إن الأم مرآة الصبي
ثم لي حقي وحظي في مقا ... سمة المرء مجال المكسبِ
علموني فزماني ضائع ... وهو أغلى من نفيس الذهبِ
واملأوا قلبي نوراً مشرقاً ... ينمحي منه ظلام الحجبِ
إنني بينكم مظلومة ... فاقبلوا الإنصاف واقضوا مأربي

[1]) انظر المرجع السابق، ص 151.

[2]) يرجع تاريخ تعيين أول مدرسة يمنية في مدارس عدن – غير تلك التي أشرفت على أول مدرسة ابتدائية للبنات – إلى 1 مايو 1940م، وهي الأستاذة آسيا حميدان، وتوالى بعد ذلك تعيين المدرسات اليمنيات ومنهن: لولة سالم باحميش، حليمة خليل، فطوم يابلي، شفيقة خليل، نجيبة حاتم، صفية حمدان، بهية عبدالله، خولة معتوق، خديجة محمد عبده ورقية هتاري، وكن يعملن في المدارس الحكومية الابتدائية في مستعمرة عدن وفي حضرموت؛ فإن الأستاذتين نور عبدالحبيب بازياد وفاطمة عبدالله الناخبي هما أول معلمتين هناك، وجميع هذه الأسماء تم تعيينهن في عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

وشهدت مدينة عدن خلال الأربعينيات والخمسينيات مظاهر تحديث في مجالات الصحة والاتصالات والبنى التحتية وفي مجالات الثقافة والسياسة، وتأسست الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأولى[1].

وفي الشطر الشمالي من اليمن (المملكة المتوكلية اليمنية) فقد بدأت في أواخر الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات بعض مظاهر التحديث، والتي وإن كانت لا تقارن بما حدث في مستعمرة عدن إلا أنها شكلت بداية لفك العزلة التي كانت تعانيها المملكة آنذاك، وتمثلت أهم مظاهر التحديث في مملكة الإمام في إنشاء بعض الطرق التي تربط المدن الرئيسة بعضها ببعضها الآخر وإدخال الكهرباء في العاصمة، وظهور عدد من المؤسسات التجارية، وإرسال البعثات التعليمية من الطلاب الذكور إلى الخارج... إلخ[2].

ثانياً انعكاسات التحديث على أوضاع المرأة اليمنية:

اتسم التحديث الذي شهدته المملكة المتوكلية اليمنية بالمحدودية من الناحية الكمية، وبالذكورية من الناحية النوعية، فلم يمس حياة المرأة اليمنية في الشطر الشمالي، أما في مدينة عدن المستعمرة، فقد كان التحديث شاملاً نسبياً ومس حياة السكان جميعاً (ذكوراً وإناثاً). لذلك ترتب عليه تطور مستويات الوعي الاجتماعي والسياسي للمرأة، فبدأت النساء في مدينة عدن في تأسيس منظمات المجتمع المدني النسوية؛ فتأسست جمعية الصليب الأحمر لنساء عدن المصونات في 1941/12/11م[3]، وفي عام1960م تأسست جمعية المرأة العربية[4]، وبدأت المرأة اليمنية في مدينة عدن في الانضمام للأحزاب السياسية، وبشكل عام فقد شهدت خمسينيات القرن العشرين تطوراً مهماً في مستويات وعي المرأة اليمنية في مدينة عدن، وفي تعاطف المنظمات غير الحكومية مع قضايا المرأة عامة، والمطالب المرتبطة بحقوق المواطنة المتساوية خاصة، وكان مؤتمر عدن للنقابات في مقدمة المنظمات غير الحكومية التي دعت إلى منح المرأة حقوقاً سياسية

---

[1] المرجع السابق، ص 172.

[2] حول مظاهر التحديث التي شهدتها اليمن بشطريها خلال العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين، انظر عادل مجاهد الشرجبي، (الحركات الاجتماعية في اليمن.. تحليل سوسيولوجي لفترة ما بعد الثورة 1962م)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، القاهرة، 1997م، ص 72-108.

[3] انظر كرامة مبارك سليمان، مرجع سابق، ص120.

[4] انظر عادل مجاهد الشرجبي، (النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الأسكوا المتأثرة بالنزاعات.. دراسة حالة اليمن) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة والتنمية، (29) الأمم المتحدة، نيويورك، 2002م، ص20.

مساوية لحقوق الرجال، وكانت جريدة (العامل) الناطقة باسم مؤتمر عدن للنقابات تنشر بين الحين والآخر دعوات لتحرير المرأة وتطالب برفع الحجاب، ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات[1].

وفي مطلع الستينيات من القرن العشرين بدأت نساء عدن أنفسهن بالمطالبة بالحقوق السياسية، حيث بدأت بعض المثقفات في إثارة هذا الموضوع، ويأتي في هذا السياق إثارة ماهية نجيب (صاحبة ورئيس تحرير صحيفة فتاة شمسان) موضوع الحقوق السياسية للمرأة العدنية مع أحد زعماء حزب العمال البريطاني، وكتابتها حول هذا الموضوع في العدد الثامن من صحيفتها الصادرة في 1961/8/1م، ودعوتها زعماء الأحزاب والمنظمات النسائية لتبني قضية الحقوق السياسية للمرأة[2].

وأصبحت قضية الحقوق السياسية للمرأة في عدن القضية المركزية لـ(فتاة شمسان) بعد ذلك وحتى توقفها عن الصدور، وكذلك أصبحت قضية مركزية لماهية نجيبة في حياتها العامة، وروجت لها في المحافل الإقليمية والدولية التي شاركت فيها، ومنها المؤتمر النسائي العربي في بيروت عام 1963م، وفي اللقاءات التي دعيت إليها في الأردن وتونس وتركيا وقبرص وأثيوبيا وبريطانيا ومصر[3].

وعلى الرغم من ذلك فإن المرأة اليمنية في مستعمرة عدن لم تحصل على حقوقها السياسية في ظل الإدارة الاستعمارية، ويرجع ذلك في المقام الأول - من وجهة نظرنا- إلى أن نضال (منظمة المجتمع المدني النسائية) الرئيسة آنذاك و(جمعية المرأة العربية) وقبلهما (الجمعية العدنية للنساء)، كان ينتهج خطاً إصلاحياً، ويرجع ذلك إلى أن معظم – إن لم يكن كل - الناشطات فيهما هن من قريبات نشطاء الجمعية العدنية، وهي منظمة سياسية للبرجوازية العدنية المتحالفة مع الإدارة الاستعمارية، رفعت شعار عدن للعدنيين، وتحدد هدفها الرئيس في النضال من أجل حصر حقوق المواطنة في إطار الفئات السكانية التي حددها قانون الجنسية الذي وضعته الإدارة الاستعمارية فيما بعد، ودعت إلى احتكار

---

[1]) المرجع السابق، ص24.

[2]) انظر نادرة عبدالقدوس، (ماهية نجيب.. صفحات من تاريخ المرأة اليمنية) اتحاد نساء اليمن، فرع عدن ومشروع تنمية المرأة الحضرية، صفحات مضيئة من تاريخ المرأة اليمنية في عدن، مارس 2000م، ص76.

[3]) انظر المرجع السابق، ص 76-77.

الوظائف والأعمال للعدنيين والحكم الذاتي لمستعمرة عدن بعيداً عن دويلات الجنوب وضم عدن المتمتعة بالحكم الذاتي إلى الكمونولث البريطاني[1].

وعلى العكس من ذلك فإن ناشطات جمعية المرأة العربية تبنين موقفاً راديكالياً إزاء التقاليد الموروثة لا سيما التي تحظر الاختلاط وتلزم المرأة بارتداء الحجاب ففي عام 1959م خرجت ست فتيات من ناشطاتها سافرات في شوارع عدن تحدِّياً للثقافة التقليدية[2].

وبشكل عام فإن المرأة العدنية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين استطاعت كسر القيود الثقافية التي تحول دون مشاركتها في أنشطة المجال العام الاقتصادية والتجارية والثقافية والترفيهية، ولم تستطع كسر القيود القانونية التي تحظر عليها ممارسة الحقوق السياسية، فتمتعت بالحريات والحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية ولم تتمتع بالحقوق السياسية.

وعلى العكس من ذلك فإن بعض مظاهر التحديث التي شهدها الشطر الشمالي من اليمن آنذاك لم تمس أوضاع المرأة على الإطلاق، الأمر الذي يمكن معه وصفه بأنه تحديث ذكوري. لذلك فإن النساء في مدن وأرياف المملكة المتوكلية اليمنية كن يتقن إلى السفر إلى عدن للتمتع بما يسمعن عنه من رفاه العيش والتمتع بوسائل الترفيه والاستفادة من المؤسسات الثقافية التي تأسست في مدينة عدن منذ مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث افتتحت أول دار للسينما عام 1930م، وافتتح أول مسرح عام 1904م، أما أول مطبعة فكانت قد تأسست عام 1854م (إلا أنها كانت مطبعة تجارية تابعة لشركة قهوجي وتقوم بطباعة السجلات والدفاتر والسندات التجارية)، أما أول مطبعة تهتم بطباعة الكتب الثقافية والمجلات فقد تأسست عام 1938م وتحت اسم (مطبعة فتاة الجزيرة)، أما أول صحيفة أسبوعية فقد صدرت في يناير عام 1940م، وهي صحيفة (فتاة الجزيرة) المملوكة للأستاذ محمد علي لقمان صاحب (مطبعة فتاة الجزيرة)، وبدأ البث التلفزيوني في عدن عام 1964م، وتعد أول محطة للبث التليفزيوني في الشرق الأوسط، وتأسست محطة إذاعة عدن عام 1954م.

---

[1]) أحمد عطية المصري، (النجم الأحمر فوق اليمن)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1974م، ص7

[2]) انظر نادرة عبد القدوس، مرجع سابق، ص69.

سمعت النساء اليمنيات في مدن وأرياف المملكة المتوكلية اليمنية بالتطورات الفكرية والثقافية والاقتصادية في مدينة عدن، وأصبح السفر إلى عدن يمثل حلماً بالنسبة لكثير منهن، وهناك ما يشير إلى أن كثير من الفتيات هربن من صنعاء خفية إلى عدن[1].

وبشكل عام فإن بعض مظاهر التحديث التي شهدتها عدن خلال عقود الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين قد أيقظت وعي المرأة لحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن قضية حقوق المرأة تتطلب إلى جانب وعي المرأة بحقوقها قبولاً اجتماعياً، من أفراد المجتمع بشكل عام والرجل بشكل خاص، فما موقف المجتمع اليمني من حقوق المرأة بشكل عام وحقها في المشاركة بشكل خاص؟ هذا ما سنجيب عليه في الفقرة التالية.

---

[1]) يشير عبدالله البردوني إلى أنه "بعد حادثة هروب زوجة سيف الحق إبراهيم – ابن الإمام يحيى وشقيق الإمام أحمد – وابنتها أمة الغفور إلى عدن، للحاق بزوجها المنشق عن الأسرة الحاكمة، أصدر الإمام أحمد أوامره بتشديد الرقابة على نقاط التفتيش، ونتيجة لذلك فقد ضبطت في نقطة تفتيش جمارك ذمار ثلاث فتيات مختبئات داخل صناديق على إحدى السيارات، وضبطت نقطة تفتيش يريم أربع فتيات مختبئات داخل شوالات على إحدى السيارات، ومع ذلك فقد استطاعت الفتيات السبع الهروب ومواصلة السفر إلى عدن" ويقول البردوني "إن سبب هروبهن إلى عدن أنهن أردن الالتحاق بثلاث من زميلاتهن المشتغلات بالغناء لطبع اسطوانات فنية في عدن وزميلاتهن السابقات، هن فاطمة الصنعانية والمطربة المحجبة وبنت البلد".
انظر عبدالله البردوني، (الثقافة والثورة في اليمن)، دون ناشر ودون بلد النشر، 1991م، ص156-157.

ثالثـاً توجهـات القـوى الاجتماعيـة حـول حـق المـرأة فـي المشـاركة خـلال عقـدي الأربعينيات والخمسينيات:

أسهمت التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها اليمن آنذاك في إعادة رسم الخارطة الاجتماعية، فقد تشكل خلال تلك الفترة عدد من الطبقات الحديثة، أهمها: الطبقة العاملة، البرجوازية الوطنية والطبقة الوسطى الحديثة[1].

وقد تباينت مواقف هذه الطبقات الجديدة عن مواقف الطبقات التقليدية في الشمال ومواقف الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بالإدارة الاستعمارية في الجنوب، وتباينت مواقفها السياسية والأيديولوجية عن مواقف الطبقات التقليدية في الشمال والجنوب.

فعلى المستوى السياسي أدى ظهور الطبقات الاجتماعية الجديدة إلى كشف أزمة المعارضة السياسية التقليدية في الشمال والجنوب، فعندما أدخلت السلطات الاستعمارية نظام الانتخابات على المجلس التشريعية قوبلت هذه الخطوة برفض شعبي، واعتبرت القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة هذا الإجراء مجرد تحسين شكلي من أجل استمرار استعمار عدن وتعزيز هيمنة الإدارة الاستعمارية على الجنوب عموماً، لذلك فقد رفضت القوى السياسية الاشتراك في الانتخابات، باستثناء رابطة أبناء الجنوب العربي - المعارضة التقليدية للإدارة الاستعمارية في الجنوب - التي قيمت هذه الإجراءات إيجابياً وأعلنت عزمها الاشتراك في الانتخابات، ومثل موقفها هذا محاولة للتكيف مع سياسات السلطات الاستعمارية، أما في الشمال فقد انغمست حركة الأحرار اليمنيين - المعارضة التقليدية – في الخمسينيات من القرن العشرين في أزمة ولاية العهد، إلى درجة أن أصبحت هي المسألة الأولى في الساحة السياسية اليمنية، وأنحاز معظم (الأحرار) إلى صف البدر بتأثير من أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري، اللذين كانا يريان أن تتلمذ البدر على يد النعمان ربما أثر فيه بعد توليه السلطة ليتحول إلى حاكم ليبرالي[2].

وبظهور القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة وتكشف أزمة المعارضة التقليدية ارتسمت ملامح جديدة للخارطة الاجتماعية والسياسية في اليمن عموماً، وأعيد تشكيل المواقف الاجتماعية والأيديولوجية إزاء القضاء السياسية والاجتماعية بشكل عام وقضايا

---

[1] حول تشكيل هذه الطبقات الجديدة انظر عادل مجاهد الشرجبي، (الحركات الاجتماعية في اليمن)، مرجع سابق، ص 101-108.

[2] المرجع السابق، ص 94-95.

مشـاركة المـرأة بشـكل خـاص ويمكـن فـي هـذا الصـدد توصـيف الخارطـة الاجتماعيـة والسياسية حسب توجهاتها إزاء مشاركة المرأة كالتالي:

1- القوى الاجتماعية والسياسية التقليدية:

أسهمت حوادث هروب بعض الفتيات من الشمال إلى الجنوب في جذب انتباه بعض السياسيين والمفكرين التقليديين نحو قضايا مشاركة المرأة وقضايا التحديث عموماً، وعزز هذا الاهتمام حادثة خروج ست من ناشطات جمعية المرأة العربية سافرات فيما يشبه التظاهرة الاحتجاجية على تقاليد الحجاب في مدينة عدن، فضلاً عن ذلك فقد أثيرت حفيظة المثقفين التقليدين بفعل ما كانت تنشره صحيفتي الأمل والعامل العدنيتين من مقالات وتحقيقات مؤيدة لحقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة؛ لذلك فقد اتخذت القوى التقليدية موقفاً رافضاً للمشاركة المرأة في الحياة العامة.

وتتكون القوى التقليدية من شيوخ القبائل والمثقفين الدينيين الطبقة الوسطى التقليدية، وهي جميعاً موجهة بأيدولوجيا ومنظومة قيم اجتماعية تقليدية، ترى أن الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء فروق كبيرة وواضحة، وبالتالي تحدد وظائف المرأة في وظائف المجال الخاص، وأما وظائف المجال العام كما ترى هذه القوى الاجتماعية فإن الرجال وحدهم مؤهلون لممارستها، وقد تبنت الجمعية الخيرية الإسلامية التي تأسست في عدن عام 1948م هذا الموقف، واتخذت من صحيفة الذكرى – لسان حالها- وسيلة إعلامية لنشر وعرض أفكارها المتعلقة بالمشاركة العامة للمرأة، "حيث خصصت باباً ثابتاً بعنوان (نسائيات) عالجت فيه من وجهة نظر دينية متزمتة"[1] تتلاءم مع التوجهات العامة للصحيفة، فقد كتب أحد محرري الصحيفة عام 1950م: "إنني أقولها.. وأقولها بملء فمي: المرأة مخلوق للبيت فقط، فإذا منحت حقوقاً سياسية مزعومة فالويل للرجال.. الويل لهم من زمان يأتي"[2].

وشهدت نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين نشر كتابين: أحدهما في صنعاء بعنوان (البرهان والحجة في وجوب طاعة الزوجة) لعبد الواسع

---

[1]) علوي عبدالله طاهر، (الصحافة اليمنية قبل ثورة 26 سبتمبر 1962م)، منشورات مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية) الكويت، عدد (17)، 1985م، ص76.

[2]) المرجع السابق، ص78.

الواسعي، والآخر في عدن بعنوان (أستاذ المرأة) للشيخ محمد سالم البيحاني[1]، وقد قدم الكتابان رؤية تقليدية رافضة لمشاركة المرأة في أنشطة المجال العام.

لقد اتسم تفكير البيحاني في (أستاذ المرأة) بالتناقض والضبابية كما تناقضت أفكاره في هذا الكتاب مع بعض ما جاء في كتبه الأخرى وفي مقدمتها كتاب (إصلاح المجتمع) فقد رفض رفضاً قاطعاً المساواة بين الرجل والمرأة، وتضاربت مواقفه بين رفض كل حقوق المرأة أحياناً والموافقة على منحها بعض الحقوق أحياناً أخرى[2]. فيقول في (أستاذ المرأة): "ليس في الدين ما يمنع المرأة من الاشتغال بالسياسة والمشاركة في الأمور الهامة التي هي من اختصاص الدولة ورؤساء الأمة، سواء الداخلية منها والخارجية، في الحرب والاقتصاد والمفاوضات، وتبادل المصالح، ما دام ذلك في حدود الشريعة، ومع العصمة والاحتفاظ بأنوثتها الطاهرة، وربما كان رأيها أصوب ونظرها أبعد وتجاربها أكثر"[3]، ويوافق على حق المرأة في العمل فيقول: "آخر شيء على المرأة ترك العمل والاكتساب واعتمادها على نفقة الزوج والأقارب أو على المال الموجود عندها، فإذا غاب زوجها أو رغب عنها أو طلقها، أو افتقر المحسن إليها، أو نفد ما كان في يدها افتقرت واحتاجت، ولها الويل إن كانت لا تجد حرفة ولا تحسن صنعة، يملها أهلها ويتغيب عنها الذين كانوا يترددون عليها"[4]، ويضيف: "إنني لفخور جداً بصبر النساء في هذه البلاد على الفقر والفاقة، وهن يحترفن الخياطة والتذبيل وصنعة الكوافي

---

[1]) انظر عبدالله البردوني، مرجع سابق، ص153.

[2]) استحسن البيحاني في كتابه (إصلاح المجتمع) شعراً جاء فيه:

مدنيّة لكنها جوفاءُ ... وحضارة لكنها أفياءُ
تدعو التهتك والسفور فضيلة ... ونتاج ذاك الشر والفحشاءُ
أوحت إلى الجنس اللطيف بأنه ... هو والرجال لدى الحقوق سواءُ

انظر، محمد بن سالم البيحاني، (إصلاح المجتمع.. شرح مئة حديث مختارة مما اتفق عليه البخاري ومسلم)، دار القلم، بيروت ط 2، 1986م، ص 145.

وفي (أستاذ المرأة) استحسن شعر أحمد شوقي واستشهد به قائلاً:

هذا رسول الله لم ... ينقص حقوق المؤمناتِ
العلم كان شريعة ... لنسائه المتفقهاتِ
رضن التجارة والسيا ... سة والشؤون الأخرياتِ

انظر، محمد بن سالم البيحاني، (أستاذ المرأة) مكتبة الثقافة، المدينة المنورة، د.ت، ص 59.

[3]) المرجع السابق، ص64.

[4]) المرجع السابق، ص 186.

والزنابيل، ورب فتاة صغيرة السن قليلة المال كثيرة العيال، مات زوجها وغفل الناس عن مساعدتها، فاحتسبت عند الله شبابها، وكفلت أيتامها، تبعثهم إلى المدارس وتجمع لهم القوت والكسوة، وما لا بد منه بأشرف الأعمال وأفضل الحرف، وتكتسب الحلال بالغسل والطحن والخبز"[1].

وعلى الرغم من هذا الموقف الذي قد يبدو متفهماً لحقوق المرأة عند البيحاني، إلا أنه يضع شروطاً كثيرة لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أهمها: عدم الاختلاط، فيقول: "إذا اختلط الرجال بالنساء واجتمعوا في المجالس والأندية والأسواق والمعامل، فعليك يا دنيا العفاء وعلى الأخلاق سلام قول من رب رحيم"[2]، لذلك نجده متردداً في الموافقة على المشاركة السياسية للمرأة، لأنها تقتضي الاختلاط، فإذا كان قد وافق على الحقوق السياسية للمرأة – كما أوردنا سابقاً - في بعض كتاباته، فإنه يحرم مشاركتها في الحياة العامة في أغلب كتاباته، فيقول: "ما لهن وللمحاماة والقضاء أو ميادين الرياضة ومستحقات أهل الفجور"[3].

ويتساءل: "ماذا يكون من اختلاط النساء بالرجال؟ وحضورهن الحفلات، ودور السينما ومسارح التمثيل؟ ماذا يصير من المرأة إذا ركبت رأسها واتبعت هواها فضلت عن سواء السبيل؟ يا ويلها من هذه المدنية وما تدعو إليه من الأباطيل"[4].

يوصف الشيخ البيحاني بأنه ذو توجهات سياسية معتدلة، وذلك بسبب تخرجه في الجامع الأزهر، حيث كان قد أوفد ضمن بعثة طلابية مكونة من أربعة طلاب أوفدها نادي الإصلاح العربي عام 1938م للدراسة في الجامع الأزهر الشريف بالقاهرة، وزامله في هذه البعثة الأستاذ أحمد محمد نعمان، لذلك فإلى جانب أن ثقافته الدينية تشكلت في الأزهر الشريف الذي اتسمت توجهاته بالاعتدال، فإن زمالته بالأستاذ النعمان وتأثره بثقافته السياسية المعتدلة أسهمت في اعتدال آرائه السياسية.

ومع ذلك فإن آراءه المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة اتسمت بالرجعية والتقت مع أفكار المثقفين التقليديين المعتدلين أو المحافظين أمثال محمد محمود الزبيري وأحمد محمد النعمان وعمر بن أحمد باكثير في حضرموت، والذين يوافقون على حق التعليم

---

[1]) المرجع السابق، ص189.
[2]) محمد سالم البيحاني، (الفتوحات الربانية بالخطب والمواعظ القرآنية)، مؤسسة الكتب الثقافية، د.ب، د.ت، ص140.
[3]) المرجع السابق، ص141.
[4]) المرجع السابق، ص 196.

للفتيات، لكنهم لا يوافقون على اختلاط المرأة بالرجل والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية[1]، وفي ذات الوقت التقت أفكاره حول المشاركة السياسية للمرأة مع أفكار رجال الدين الرجعيين أو السلفيين، أمثال الشيخ محمد علي باحميش الذي اختلف معه حول أفكاره السياسية واتفق معه حول تحريم المشاركة السياسية للمرأة والمثقفين التقليديين أمثال أحمد شريف الرفاعي[2]. ومع البرجوازية الكمبرادورية العدنية المرتبطة بالاستعمار البريطاني آنذاك.

وإلى جانب نشر الكتب والصحف، فقد اتخذت القوى الاجتماعية التقليدية من المساجد منابر للتعبير عن مواقفها الرافضة لمشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام ومشاركتها السياسية بشكل خاص، فشن بعض أئمة المساجد حملة ضد صحيفة (فتاة شمسان) ورئيسة تحريرها ووصفوها بالكفر والإلحاد[3]، وفي عام 1969م، تهجموا على القاضية حميدة زكريا أول قاضية في الجزيرة العربية والتي تفوقت كثيراً في فض النزاعات الأسرية، وقد قدمت برنامجاً تلفزيونياً للتوعية الأسرية، ووصف أئمة المساجد ظهورها على التلفزيون بأنها فتنة، وأنها تفتن الرجال في بيوتهم بحسنها الأسطوري[4].

لقد قرب الموقف من قضايا المشاركة السياسية للمرأة مواقف المثقفين التقليديين من المواقف السياسية للسلطة الإمامية في صنعاء وبعض سلاطين الجنوب وقد كانت

---

[1]) كتب عمر بن أحمد باكثير في صحيفة (التهذيب)، العدد السادس بتاريخ 1 محرم 1350هـ قائلاً: من أعظم الواجبات علينا معشر الحضارمة النظر والتفكير في تعليم البنت الحضرمية، فطالما ذكر المذكر وتكلم المتكلم في هذا الموضوع، فلم يكن لكلامه تأثير ولا لندائه مجيب، وذهب كلامه صيحة في واد ونفخة في رماد، واستشهد بالأبيات التالية:

كيف السبيل إلى النهو ... ض وأمهات النشء عورْ؟
أبغير تربية الإنا ... ث تفيد تربية الذكورْ؟
أيلدن أحياء وهنّ ... من الجهالة في قبورْ؟
كلا ورب العرش كيـ ... ـف يكون من ظلماء نورْ!

نقلاً عن، علوي عبدالله طاهر، مرجع سابق، ص 177.

[2]) أحمد شريف الرفاعي، هو أحد أبرز محرري صحيفة الذكرى الناطقة باسم الجمعية الخيرية الإسلامية، التي يعتبر الشيخان محمد سالم البيحاني ومحمد علي باحميش أبرز مؤسسيها، وكان يحرّر باباً ثابتاً في صحيفة الذكرى بعنوان (نظارتي قالت لي) يعالج فيه الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر رجعية متزمتة، وكان إلى جانب تحريره لهذا الباب يكتب القصص وينشرها في صحيفة الذكرى وغيرها من الصحف.

انظر: المرجع السابق، ص 76 ، 78.

[3]) انظر، نادرة عبد القدوس، مرجع سابق، ص 74.

[4]) انظر عبدالله البردوني، مرجع سابق، ص 159.

صحيفة الذكرى - الناطقة باسم الجمعية الإسلامية – جسراً لهذا التقارب، حيث وصفت بأنها "كانت موالية للإمام أحمد وبعض سلاطين الجنوب (...) كما اتخذت موقف العداء الصريح لكل جديد في المجتمع سواءً كان في الفكر والأدب أو في أسلوب الحياة المعيشية، وكانت تهاجم بعنف الأفكار التقدمية المنادية بالعدالة الاجتماعية، وتصدت لحركة المعارضة التي كانت تعمل في عدن للمطالبة بالإصلاحات في الشمال، ودافعت في بعض أعدادها عن الإجراءات القمعية التي كان يمارسها الإمام أحمد ضد معارضيه وبررت أعماله التعسفية"[1].

2- البرجوازية الكمبرادورية والطبقة المتوسطة المرتبطة بالاستعمار:

سمحت السلطات الاستعمارية في مطلع القرن العشرين بتأسيس الجمعيات غير الحكومية في مدينة عدن، فقد شهدت مدينة عدن منذ مطلع القرن العشرين تأسيس عدد من الجمعيات والنوادي، ولما كان تأسيس النقابات والأحزاب السياسية محظوراً، فقد قامت البرجوازية العدنية بتأسيس عدد من الأندية الثقافية خلال عقود العشرينيات والثلاثينيات أهمها: نادي الأدب العربي (1925م)، نادي الإصلاح الأدبي بالتواهي (1929م)، نادي الإصلاح الأدبي في كريتر (1930م)... إلخ[2].

وقد بلغ عدد هذه الأندية حوالى 23 نادياً وجمعية ثقافية، وكانت الطبقة المتوسطة والبرجوازية العدنية المرتبطتين بالاستعمار تسيطران على معظمها، وفي أواخر الأربعينيات سمحت السلطات الاستعمارية بتأسيس الأحزاب السياسية، فشكلت البرجوازية العدنية عام 1949م أول منظمة سياسية في عدن تحت اسم (الجمعية العدنية)، ورفعت شعار عدن للعدنيين، وهو شعار لا يقصد به رفض الاستعمار، بل يقصد به رفض منح حق المواطنة لأبناء شمال اليمن والمحميات، وقد أسهمت البرجوازية العدنية إسهاماً كبيراً في الدعوة إلى مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والثقافية وفي محاربة التقاليد التي تدعو إلى حجاب المرأة وحصر نشاطها في المجال الخاص (المنزل)، وذلك من خلال الجمعية العدنية، والصحف التي كانت تصدرها مثل صحيفة (القلم العدني) التي أصدرها محمد علي لقمان عام 1954م، ومن خلال المنظمات النسائية غير الحكومية

---

[1]) علوي عبدالله طاهر، مرجع سابق.

[2]) حول هذه الأندية، انظر علوي عبدالله طاهر، (الهيئات الشعبية اليمنية)، القسم الرابع (النوادي الأدبية والمراكز الثقافية وأثرها في الحياة الثقافية)، مجلة (الإكليل)، صنعاء، العدد الثاني، السنة السادسة، صيف 1988م، ص 72-73م

التـي شـجعت ورعـت تأسيسـها مثـل جمعيـة المـرأة العربيـة التـي تأسسـت عـام 1960م، ومعظم المؤسسات لها من زوجات أعضاء الجمعية العدنية[1].

وقد شـجعت البرجوازيـة العدنيـة مشـاركة المـرأة فـي النشـاط الاقتصـادي والتجـاري، وكان معظم النساء اللائي شاركن فـي الأنشطة الاقتصـادية والتجاريـة والثقافيـة فـي مدينـة عدن من قريبات البرجوازية العدنية ذات الأصول غير العربيـة ومـن قريبـات كبـار مـوظفي الإدارة الاستعمارية[2].

ومـع ذلـك فـإن البرجوازيـة العدنيـة لـم تطالـب بمـنح المـرأة حـق المشـاركة السياسـية، ويمكن الإشارة هنا على سبيل المثال إلـى كتـاب محمـد علـي لقمـان (لمـاذا تقـدم الغربيـون) والـذي يشـير فيـه إلـى أن تقـدم الغربيين يرجـع إلـى رقـيّهم الأخلاقـي وإلـى تخلصـهم مـن العادات والتقاليد الجامدة، وأن تخلف الشرق يرجع إلى تمسكه بالتقاليد المعوقة للتطور، وقد أشـار إلـى التقاليـد المرتبطـة بقضـايا وأوضـاع ومكانـة المـرأة، ومـع ذلـك لـم يشـر إلـى المشاركة السياسية للمرأة ولم يطالب بها؛ بـل إن جمعيـة المـرأة العربيـة ذاتهـا لـم تتضـمن أهدافها التي حددها (دستورها) أي إشارة للمشاركة السياسية للمرأة بشكل صريح.

3- الطبقة الوسطى الحديثة ذات التوجهات الوطنية التقدمية:

وتتكون هذه الفئة من المثقفين الوطنيين ذوي التوجهات القومية واليسارية، وقد مثل نـادي الشـباب الثقـافي بالشـيخ عثمـان، الإطـار المؤسسـي للطبقـة الوسـطى الحديثـة ذات التوجهـات التقدميـة، والـذي تأسـس فـي 21 ديسـمبر 1947م، "وكـان عـدد أعضـائه عنـد التأسيس حوالى أربعين عضواً معظمهم من الشباب، ولعل هذا ما كـان يميزه عن سـائر الأنديـة الأخـرى، التـي كـان معظـم أعضـائها مـن الأعيـان والشـيوخ وكبـار مـوظفي

---

[1]) انظر كرامة مبارك سليمان، مرجع سابق، ص 203.

[2]) تطلق الكتابات الحديثة عليهن تسمية (الرائدات)، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى بعض الأسماء منهـا: ماهيـة محمـد عمـر جرجـرة أو كمـا اشـتهرت ماهيـة نجيـب، مؤسسـة أول صـحيفة نسـائية (فتـاة شمسان)، وهي أخت عبدالرحمن جرجرة أحد وزراء الإدارة الاستعمارية في عدن، وعديلة بيومي من أوائل مذيعات تلفزيون عدن في الستينيات هي زوجة عبدالرحمن جرجرة. وكذلك سعيدة عمر جرجرة التي فازت برئاسة نادي نساء عدن في انتخابات 1957م والمعروفة بسعيدة باشراحيل هي أخت عبد الرحمن جرجرة (الوزير المشار إليـه سـابقاً، وزوجـة محمـد علـي باشـراحيل مؤسـس وصـاحب جريـدة الأيام، والسيدة رضية إحسان الله هي ابنة صاحب فندق إحسـان، ومـن أوائـل مذيعات التلفزيـون أيضـاً صفية لقمان، التي تنتمي إلى أسرة لقمـان البرجوازيـة المشـهورة التـي أسسـت أول مطبعـة فـي عـدن وأسست صحيفة (فتاة الجزيرة)، وكان محمد علي لقمان (صاحب المطبعة والجريدة) رئيساً وسكرتيراً وأميناً عاماً لعدد من الأندية الثقافية التي سبقت الإشارة إليها.

الحكومة"[1]. وفيه ظهرت أولى تباشير الدعوة القومية، وانتشرت بين أعضائه أفكار حركة القوميين العرب بعد ذلك، وقام أعضاؤه في المراحل اللاحقة من تطور الوعي السياسي والفكري بتشكيل أولى الخلايا السرية للجبهة القومية[2].

وإذا كان نادي الشباب الثقافي بالشيخ عثمان يمثل الإطار المؤسسي الأول للشباب ذوي التوجهات القومية، فإن المنظمة المتحدة للشباب اليمني التي تأسست عام 1959م في إطار مكتب مقاطعة إسرائيل، تمثل الإطار المؤسسي للمثقفين اليساريين من ذوي التوجهات الاشتراكية الماركسية، وكانت برئاسة عبدالله عبد المجيد السلفي، واحتلت قضايا مشاركة المرأة في الحياة السياسية مكاناً مركزياً في اهتمامات المنظمة المتحدة للشباب اليمني، ويمكن هنا الاستشهاد بالمحاضرة التي ألقاها عبد الله عبد الرزاق باذيب في مقر المنظمة بتاريخ 6 مايو 1962م بعنوان (إضراب الطالبات الخالد) حول إضراب طالبات كلية البنات بـ(خور مكسر) احتجاجاً على تعسف إحدى المدرسات الإنجليزيات، وما تبع ذلك من إجراءات تعسفية ضد الطالبات المضربات[3].

وقد كان نشطاء هاتين المنظمتين من مؤسسي النقابات العمالية في عدن في الأربعينيات، ثم نشطاء في مؤتمر عدن للنقابات الذي تأسس عام 1956م، "والذي كان في مقدمة المنظمات غير الحكومية التي دعت إلى منح المرأة اليمنية حقوقاً مساوية لحقوق الرجال، وكانت جريدة (العامل) الناطقة باسمه تنشر بين الحين والآخر دعوات لتحرير المرأة، وتطالب برفع الحجاب، مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات[4]، وقد أسهم نشطاء هاتين المنظمتين في مساعدة المرأة على الالتحاق بالمنظمات التحالفية والجهوية التي كانت منظمتيهما عضواً فيها مثل تجمع الهيئات الوطنية الشعبية الذي تأسس عام 1961م، وكانت عايدة علي سعيد ضمن قيادته.

وكانت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل أول تنظيم سياسي في اليمن يطالب بمساواة المرأة بالرجل وبالحقوق السياسية للمرأة، فجاء في الميثاق الوطني للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل المقر في المؤتمر الأول للجبهة القومية في يونية 1965م "إن الإستعمار أهدر كثيراً من الطاقات البشرية خلال حكمه الطويل، وعانت المرأة أصنافاً من الظلم والذل والاستبداد، ووضعت في حياتها كل القيود بحكم

---

[1]) علوي عبدالله طاهر، (الهيئات الشعبية)، مرجع سابق، ص 87.
[2]) المرجع السابق، ص88.
[3]) المرجع السابق، ص 92.
[4]) عادل مجاهد الشرجبي، (المواطنة والنوع الاجتماعي)، مرجع سابق، ص 24.

التقاليد المزورة، والتي تتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف. إن إعادة الحقوق الطبيعية للمرأة ومساواتها بالرجل في قيمتها ومسؤولياتها الاجتماعية ضرورة لا تحتمها قواعد العدالة الإنسانية وحدها، وإنما يفرضها وجود المرأة ذاته في الحياة بما تمثله كشريك كفء مساعد في طاقة المجتمع وقدرته الإنتاجية"[1].

وكانت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل أول تنظيم سياسي يضم في عضويته نساء يمنيات، حيث قدر عدد النساء المنتميات إليها خلال الستينيات بحوالى 200 امرأة[2]، وقد حضرت المرأة ضمن مندوبي المؤتمر الثاني للجبهة عام 1965م لأول مرة[3]، واستمر حضور المرأة مندوبة في جميع المؤتمرات التي عقدتها الجبهة القومية والتنظيمات التي تحولت إليها، وانتخبت المرأة لأول مرة في اللجنة المركزية عام 1972م.

وقد أفسحت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل المجال للمرأة اليمنية للاشتراك في الكفاح المسلح ضد الاستعمار في الجنوب[4]، وضم وفد الجبهة القومية الذي سافر إلى لندن للتفاوض حول الاستقلال (نوفمبر 1967م) ضمن المستشارين العشرة الذين رافقوا الوفد امرأة هي الآنسة ملكة عبداللاه أحمد.

رابعاً المشاركة السياسية للمرأة منذ قيام الثورة حتى تحقيق الوحدة:

---

[1] الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، الميثاق الوطني، وقد ووفق عليه في المؤتمر الأول للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل المنعقد في الفترة بين 22-25 يونية 1965م، مطبعة نهضة مصر، ص 82-83.

[2] انظر عادل الشرجبي، (المواطنة والنوع الاجتماعي)، مرجع سابق، ص25.

[3] حضرت المؤتمر المندوبة السيدة نجوى مكاوي.

[4] من أبرز الشخصيات النسائية التي اشتركت في الكفاح المسلح: دعرة سعيد، عايدة على سعيد، نجوى مكاوي، آمنة عثمان يافعي، ثريا منتوش، فتحية باسنيد، زهرة هبة الله، عايدة علي سعيد يافعي، فوزية جعفر، سلوى مبارك، أنيسة الصايغ، آسيا علي عبيد، عيشة سعيد، أنيسة سليمان، سلوى سليمان، رقية العبسي، فتحية عبد الله حاتم، آسيا محمد صالح ضالعي، شفيقة عراسي، أسمهان عقلان، خولة أحمد شرف، شفيقة على صالح، سميرة عبده عبد الله الأصبحي، فوزية ثابت، فوزية مقبل، وديعة عبد الله عزعزي، فطوم الدالي، فطوم عبد اللطيف، شفيقة مرشد، سميرة وهدى صالح، اعتدال ديرية، سعاد القاضي، ملكة أحمد عبد الله يافعي، سعاد عثمان يافعي، إلهام عيدروس، خديجة مبارك، راقية حريري، رشيدة همداني، صباح شرف ونادية شرف.

- سعيد أحمد الجناحي، (الحركة الوطنية من الثورة إلى الوحدة)، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء.

كانت الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي نفذتها السلطتان (الإمامية والاستعمارية) خلال الخمسينيات، محدودة بحدود إرضاء للقوى الليبرالية الجديدة التي بدأت تتشكل آنذاك، والتي لم تعد من تلك السياسات هو إعادة إنتاج النظام وتدعيمه واستمراريته وإعادة تكيفه بهدف المحافظة على استقراره، وبرغم محدودية التغيرات التي حدثت في المجتمع اليمني في الخمسينيات، إلا أنها لعبت دوراً مهماً في بلورة التراكيب الطبقي وتنامي الطبقات الجديدة التي قادت الحركات الاجتماعية والنضال السياسي في الستينيات[1]، والتي استطاعت الانتقال بالعمل السياسي من مجال الأيديولوجيا إلى المجال السياسي والاجتماعي، أو من مجال الفكر إلى مجال الممارسة اليومية، واشتركت الجماهير والطبقات الاجتماعية الشعبية في العمل السياسي، والعمل السياسي من نزعته الإصلاحية القديمة، وتحويله إلى عمل ثوري يهدف إلى إسقاط السلطتين الحاكمتين (الإمامية في صنعاء والاستعمارية في عدن)، واستطاعت القوى الاجتماعية الجديدة تخليص العمل السياسي من تأثيرات البناء القبلي التقليدي التي ظلت ولفترة طويلة تمثل كابحاً لتطور الوعي الوطني[2]. ولقد حولت القوى الاجتماعية الجديدة العلم السياسي من عمل نخبوي (عند حركة الأحرار ورابطة أبناء الجنوب العربي) إلى حركة اجتماعية شعبية وقادات نضالات الجماهير، واضطلعت بقيادة العمل الثوري في سبتمبر 1962م في الشمال وفي أكتوبر 1963م في الجنوب، وحققت الاستقلال في 1967م، وبذلك حسمت صراعها السياسي والعسكري مع السلطتين الحاكمتين، غير أنها لم تستطع خلال تلك الفترة حسم الصراع الاجتماعي مع القوى الاجتماعية التقليدية، فقد استمر الصراع بين القوى الاجتماعية الجديدة والقوى التقليدية والمحافظة بعد قيام الثورة في الشمال وخلال فترة الكفاح المسلح في الجنوب.

وشكل انعقاد مؤتمر عمران (2 سبتمبر 1963م) نقطة تحول في الصراع بين القوى الاجتماعية الحديثة والتقليدية، حيث فقد مثل بداية تنظيم القوى التقليدية، والمادة كتشكيل خارطة التحالفات الاجتماعية، حيث تحالفت الطبقة الوسطى الحديثة مع الطبقة العاملة وفقراء الحضر، وتحالفت الطبقة الوسطى التقليدية مع شيوخ القبائل، وشهدت حركة التحرير الوطني انقساماً لتحرير جنوب اليمن الممثل تيارين الأول تيار راديكالي والآخر محافظ أو أقل راديكالية.

---

[1]) عادل الشرجبي، (الحركات الاجتماعية في المجتمع اليمني)، مرجع سابق، ص101.
[2]) انظر المرجع السابق، نصف الصفحة.

ومنذ نهاية عام 1967م حتى عام 1970م حدثت عدد من التحولات السياسية أهمها: تسلم الجمهوريين المحافظين السلطة في الشمال بعد انقلاب 5 نوفمبر 1967م، وهيمنة القبيلة على الدولة، انتهاء الحرب الملكية الجمهورية وإجراء (المصالحة الوطنية) (مارس 1970م)، تسلم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن (30 نوفمبر 1967م)، تسلم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل السلطة في الجنوب، وحسم صراعها الداخلي لصالح التيار اليساري، ظهور الحركة الإسلامية كحركة منظمة بقيادة الإخوان المسلمين، ظهور حركة اليسار الاشتراكي المتبني للأيديولوجية الماركسية اللنينية، والتي مثل الحزب الديمقراطي الثوري اليمني (مارس 1967م) طليعة لمنظماتها السياسية.

وقد ترتب على هذه التحولات قيام سلطتين سياسيتين – وبالتالي دولتين- في اليمن: إحداهما تتبنى الأيديولوجيا قومية ذات نزعة يسارية تحولت فيما بعد تبني الأيديولوجيا الاشتراكية اللينينية، وأخرى محافظة متأثرة بقيم المؤسسات التقليدية، وتميل إلى انتهاج طريق رأسمالي مشوَّه في التنمية، وهو الأمر الذي أدى إلى الانتقال من دائرة الاستقطاب العربي حول الثورة اليمنية إلى دائرة الاستقطاب الدولي في ظل الحرب الباردة حيث دعم الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية النظام في الجنوب، ودعمت الرأسماليات الغربية النظام في الشمال[1].

تأثرت مجمل التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن بهذا الاستقطاب، بما في ذلك قضايا المرأة وحقها في المشاركة السياسية، ونحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في ظل التشطير.

أولاً المشاركة السياسية للمرأة في الجمهورية العربية اليمنية:

استطاعت القوى الاجتماعية التقليدية والمحافظة السيطرة على مواقع هامة في بنية السلطة في الجمهورية العربية اليمنية، وبالتالي التأثير على مؤسسات صناعة القرار، وبشكل عام فقد اتسمت التوجهات السياسية للسلطة بعدم تشجيع المرأة على المشاركة السياسية، سواء من خلال أجهزة الدولة ومؤسساتها أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال الأنشطة والممارسات السياسية اليومية.

1- المشاركة السياسية للمرأة من خلال مؤسسات المجتمع المدني:

---

[1]) المرجع السابق، ص 148.

حظرت السلطة في صنعاء تأسيس الأحزاب بقرار رئيس الجمهورية بالقانون (رقم 7) لسنة 1963م، وبذلك حظرت على المواطنين اليمنيين العمل السياسي من خلال مؤسسات المجتمع المدني سواء كانوا رجالاً أو نساء، ومع ذلك فقد استمرت الأحزاب السياسية القومية واليسارية التي كانت قد نشأت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات في ممارسة أنشطتها بشكل سري.. الأمر الذي حال دون التحاق النساء في هذه التنظيمات.

وعندما تأسست جامعة صنعاء عام 1970م، والتحقت بها بعض الفتيات مثل ذلك أول خطوة في كسر حاجز العزلة بين عالم الرجال وعالم النساء، وهيأ الفرصة للأحزاب السياسية السرية لا سيما القومية واليسارية لاستقطاب عدد من طالبات جامعة صنعاء، وخلال الثمانينيات نشط الإخوان المسلمون في جذب عدد كبير من الطالبات إلى تنظيمهم خلف ستار اتحاد طلال اليمن.

ومع ذلك فإن معظم الأحزاب السياسية السرية لم تكن تولي المرأة أهمية كبيرة، ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل السياسي آنذاك والذي يعتمد على السرية ويهدف إلى إسقاط السلطة عبر الأساليب الانقلابية، وكان حزب الوحدة الشعبية – فرع الحزب الاشتراكي اليمني في الشمال - هو الحزب الوحيد الذي أولى المرأة أهمية كبيرة في برنامجه السياسي، حيث أكد على ضرورة إطلاق حرية العمل النقابي للمرأة، وطالب بتحسين وضع المرأة ومنحها إجازات الوضع وتوفير رياض الأطفال لأبناء العاملات[1].

2- المشاركة السياسية من خلال المؤسسات الحكومية:

يرى بعض الباحثين أن التوجهات السياسية للدولة في الشمال منذ عام 1970م بدأت تتجه نحو التقارب مع أنظمة دول الخليج العربي، الأمر الذي أثر سلباً على أوضاع المرأة، فتزايد عدد المحجبات في الريف، بعد أن كانت المرأة فيه سافرة إلى عهد قريب، وليس مفارقة أن المدينة هي التي تصدر الحجاب، فهذه رسالة المدينة المشوهة، التي تعيد تاريخ مدن النفط، فهي ليست مكان الإنتاج والعلم والحياة الحديثة، وإنما بوابة التبعية، وصورة المرأة التي يريدها هذا النمط من التحديث هي صورة الحرم المصونة[2] لذلك لم يعكس المسؤولون الحكوميون في برامجهم الوزارية المختلفة إدراكاً بأن دور

---

[1]) انظر، (البرنامج السياسي لحزب الوحدة الشعبية اليمنية)، ص5.

[2]) محمد عبد السلام، (الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي)، شركة الأمل، القاهرة، 1988م، ص141.

المرأة التقليدية قد تغير، ولا يبدو أن هؤلاء المسؤولين واثقون مما يمكن عمله لزيادة مشاركة المرأة[1].

لذلك فقد كانت المجالس التنفيذية التي تشكلت منذ عام 1962م حتى عام 1990م كلها تخلو من التمثيل النسائي، وكذلك المؤسسات التشريعية المعينة والمنتخبة لم تمثل فيها المرأة، ولم تمثل المرأة في التنظيمات السياسية التي شكلتها السلطة إلا عام 1983م عندما عينت امرأة واحدة في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام من بين 75 عضواً.

ثانياً المشاركة السياسية للمرأة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية:

على العكس من توجهات السلطة في الجمهورية العربية اليمنية فإن السلطة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تبنت سياسات مناصرة للمرأة، فشرعت عدداً من القوانين التي أسهمت في تحسين أوضاع النساء وأهمها قانون الأسرة الذي خففت أحكامه من السيطرة الأبوية على المرأة وخففت من هيمنة المؤسسات والمفاهيم التقليدية عليها، وأسست الاتحاد العام لنساء اليمن عام 1968م، واشتركت المرأة في المجال السياسي وتم جذبها إلى لجان الحزب ومؤسساته، ولجان الأحياء والمنظمات الجماهيرية، ومنحت حق التصويت لأول مرة في تاريخ اليمن عام 1970م، لضمان ترشيح بعض النساء في الانتخابات الوطنية الأولى عام 1977م[2].

---

[1] شنشيا مينتي، (المرأة والعمل والسكان والتنمية في الجمهورية العربية اليمنية)، في لوسين تامينان- محررة، (صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية)، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، 1997م، ص143.

[2] ماكسين مولينوا، (القانون والدولة والسياسات الاشتراكية المتعلقة بالمرأة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، في المرجع السابق، ص 205.

القسـم الثانـي
المشاركة السياسية للمرأة في ظل التحول الديمقراطي

مقدمــة:

في 22 مايو 1990م، وُحِّد شطري اليمن في كيان سياسي واحد هو (الجمهورية اليمنية)، وقد تميز نظامها السياسي بالديمقراطية والتعددية السياسية، ولم تحتكر الدولة المجال السياسي والاقتصادي، على غرار ما كان سائداً في ظلِّ السلطتين الشطريَّتين، كما اعتبرت الدولة أن المجتمع المدني شريك أساسي في المجالات السياسية والتنموية، فتنامت منظمات المجتمع المدني عدداً ودوراً وتوسع نشاطها، ليشمل مجالات لم تنشط فيها من قبل حقوق الإنسان والمعلوماتية وحقوق المواطنة، وتزايد عدد النساء في منظمات المجتمع المدني، وحظيت قضايا المرأة باهتمام عدد كبير من هذه المنظمات[1].

زاد اهتمام المجتمع المدني اليمني بقضايا المرأة في العقد الأخير من القرن العشرين بفضل الاهتمام الدولي بهذه القضايا، ونتيجة لاهتمام الدولة في اليمن بقضايا المرأة، فقد تضمن الدستور المقرّ عام 1990م وتعديلاته اللاحقة عدداً من المواد الكفيلة بتحسين أوضاع المرأة، كما تضمنت قوانين العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية والخدمة المدنية والتأمينات والقانون المدني مواد تؤكد على المساواة بين المرأة والرجل، وأنشأت اللجنة الوطنية للمرأة عام 1994م، وبجهود حكومية وغير حكومية عقد المؤتمر الوطني الأول للمرأة عام 1996م، وأنشئ المجلس الأعلى لشؤون المرأة عام 2000م، وعيِّنت أول وزيرة عام 2001م[2].

ومع ذلك فإن التحسن الذي شهدته الأوضاع العامة للمرأة اليمنية منذ عام 1990م لم ينعكس على مستوى مشاركتها السياسية، والتي تراجعت بشكل مطرد في مجال تمثيلها في المجالس التشريعية، ففي مجلس النواب الذي تشكل من دمج المجلسين التشريعيين السابقين، كان هناك 11 امرأة، كنَّ أصلاً عضوات في مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وفي انتخابات 1993م نجحت امرأتان، وكذلك نجحت امرأتان

---

[1] عادل مجاهد الشرجبي، (النوع الاجتماعي والمواطنة)، مرجع سابق، ص26.
[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

في انتخابات 1997م، ولم تنجح غير امرأة واحدة عام 2003م.. فما السبب لهذا التراجع؟

يتمثل أهم أسباب تراجع مستوى مشاركة المرأة في المجالس التشريعية المنتجة إلى الهوة الكبيرة التي تفضل الخطاب عن الممارسة الخاصة بالمرأة، سواءً كان خطاب وممارسة الدولة والحزب الحاكم أو خطاب وممارسة الأحزاب المعارضة، وهو ما نحاول تحليله في هذا القسم من الدراسة.

أولاً الأحزاب السياسية وتفعيل مشاركة المرأة في الانتخابات:

على الرغم من التطورات القانونية والمؤسسية، إلا أن أوضاع المرأة عموماً ومستوى مشاركتها السياسية بشكل خاص ما زالت متدنية، ذلك أن منظومة القيم الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة غير مواكبة للتغيرات التشريعية والمؤسسية التي شهدها اليمن، إذ ما زالت بعض القوى الاجتماعية رافضة لخروج المرأة من المجال الخاص إلى المجال العام، وبالتالي رافضة لمشاركة المرأة في الحياة العامة ولمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في كل حقوق المواطنة، وتؤكد على ضرورة استمرار تقسيم العمل بين المرأة والرجل على أساس أدوار النوع الاجتماعي التقليدي.

وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية تمثل طليعة للتطوير الاجتماعي والثقافي، ومؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الحديثة التي يمكن أن تسهم في تحديث منظومة القيم الاجتماعية، إلا أن الأحزاب اليمنية عموماً، ونتيجة لرغبتها في جذب أصوات القوى الاجتماعية التقليدية في الانتخابات والرغبة في استثمار التأثير الكبير للجماعات التقليدية في التنافس الانتخابي، فإنها لم تعمل على إنهاء معايير تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي، ففي الوقت الذي ساعدت فيه المرأة على التخفف النسبي من ضغوط معايير تقسيم العمل على أساس أدوار النوع الاجتماعي التقليدية فإنها أسهمت في تكريس ما يمكن أن نسميه بتقسيم العمل على أساس أدوار النوع الاجتماعي الحديثة.

لقد أسهمت الأحزاب الليبرالية واليسارية والقومية في اليمن في خروج المرأة من المجال الخاص إلى بعض ميادين المجال العام، وعملت على مساعدة المرأة في التخفيف من أشكال اللامساواة التي تعاني منها في مجالات الصحة والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية... إلخ، إلا أنها لم تبذل سوى جهود محدودة في مجال توسيع المشاركة السياسية للمرأة.

وباستخدام مفاهيم النوع الاجتماعي عموماً ومدخل تمكين المرأة بشكل خاص يمكن القول إن هذه الأحزاب أسهمت في تحسين المستوى المادي لرفاهية المرأة في مجالات التغذية، التعليم والصحة؛ وبالتالي تضييق فجوة النوع وتسهل وصول المرأة للموارد، كما أسهمت في رفع مستويات وعي المرأة بفجوة النوع وهو ما يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التمكين، إلا أنها لم تسهم سوى بجهود محدودة في مجال رفع مستوى مشاركة المرأة لا سيما المشاركة السياسية ولا تقاس من خلال مدى مساعدة الأحزاب للمرأة في المشاركة في المؤسسات التشريعية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تقسيم الخارطة الاجتماعية والسياسية للمجتمع اليمني وفقاً لمواقف القوى الاجتماعية والسياسية من تقسيم العمل على أساس أدوار النوع الاجتماعي إلى ثلاثة مستويات كالتالي:

1- قوى اجتماعية وسياسية أصولية موجهة بأيديولوجيا ومنظومة قيم اجتماعية دينية ويمثلها سياسياً التجمع اليمني للإصلاح، وهذه القوى ما زالت ترى أن المرأة يجب أن تنحصر في وظائف المجال الخاص (المنزل) وترى أن الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء كبيرة وبالتالي تحديد المجال الخاص للمرأة والمجال العام للرجل، وترى أن المرأة يجب أن لا تتمتع بالقدرة على التأثير على عملية صناعة القرار سواءً في المجال العام أو في المجال الخاص فالشيخ عبد المجيد الزنداني (رئيس هيئة شورى الإصلاح) يرى أن المرأة حتى في المنزل يجب أن لا تمنح حق صنع القرار، وبالتالي فإن مشاركتها في عملية صنع القرارات في المجال الخاص هي مشاركة تابعة.

2- قوى اجتماعية تقليدية، موجهة بثقافة تقليدية قبلية؛ ويمثلها شيوخ القبائل والصفوة الاجتماعية التقليدية. وهي على العكس من القوى المشار إليها سابقاً تقبل بمشاركة محدودة للمرأة في أنشطة المجال العام الإنتاجي ولكن وفق أدوار النوع الاجتماعي التي حددتها الثقافة الاجتماعية التقليدية، وبتحليل طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني التقليدي يتضح أن هذه القوى قبلت مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي وحددت لها وظائف مثل العمل الزراعي والرعوي وبعض الأعمال الحرفية، ولكنها لم تقبل مشاركة المرأة في المجال الاجتماعي وفي مجال اتخاذ القرارات الخاصة بالجماعة، وهذا الموقف ما زال قائماً فهذه القوى الاجتماعية تقبل بعمل المرأة في القطاع التقليدي وفي بعض المهن الحديثة، ولكنها لا تشجع لها بالمشاركة في المجال السياسي، لذلك فإن هذه الجماعات تتمتع بتأثير كبير حالياً، وتقاوم بشدة مشاركة المرأة في المجال السياسي.

3- القوى السياسية الحديثة ممثلة بالأحزاب والتنظيمات السياسية الليبرالية والقومية واليسارية، وهذه الأحزاب تقبل بمشاركة المرأة في المجال العام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لكن هذا التوجه مجرد توجه نظري، أما في الممارسة – لا سيما في الانتخابات - فإنها تخضع وتحتكم إلى منطق الربح والخسارة، فعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية الحديثة الأكثر تأثيراً، كالمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والوحدوي الشعبي الناصري تقبل بمشاركة المرأة في المجال السياسي، إلا أنها لم ترشح سوى 5 نساء، فهذه الأحزاب لم تستطع المجازفة بترشيح نساء بسبب علمها المسبق بطبيعة البنية الاجتماعية وخارطة توزيع القوة الاجتماعية فلم تجازف بترشيح النساء لعلمها المسبق بأن فرص الرجال في النجاح أكبر من فرص النساء.

أما الأحزاب الحديثة محدودة التأثير الجماهيري، مثل الحزب الناصري الديمقراطي والتجمع الوحدوي، تنظيم التصحيح الناصري، فإن هذه الأحزاب ربما لا يتاح لمرشحيها (ذكوراً وإناثاً) أي فرص للفوز في الانتخابات، لذلك كنا نتوقع من هذه الأحزاب أن ترشح نساءً ليس بهدف الفوز وإنما بهدف تكريس ثقافة المساواة وحقوق المواطنة والإسهام في تنشئة سياسية حديثة في المجتمع اليمني، ومع ذلك فإن هذه الأحزاب لم ترشح نساء بل إن كل واحد من هذه الأحزاب كان قد رشح امرأة ثم قام بسحب ترشيحها، ونعتقد أن ذلك جاء كنوع من المناورة السياسية واستخدام النساء كورقة لتحقيق مكاسب معينة.

لذلك يمكن القول إن الأحزاب السياسية الحديثة (الليبرالية والقومية واليسارية) تؤمن من الناحية النظرية بمشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة، وقد أسهمت بإجراءات في رفع مشاركة المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها في مجال الممارسة أو في الواقع أسهمت في ظهور ما يمكن أن نسميه بتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي الحديث، حيث قبلت بخروج المرأة إلى المجال العام الاقتصادي والاجتماعي ولكنها خضعت لضغوط القوى الاجتماعية التقليدية ولطبيعة الخارطة الاجتماعية وحدّت من مشاركة المرأة في المجال العام السياسي، وإذا كان الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بحكم كونهما حزبين خارج السلطة فإنهما لا يستطيعان إشراك المرأة في المجال السياسي إلا عبر آلية واحدة هي الانتخابات ومع ذلك فإنهما لم يرشحا غير أربع نساء (ثلاث للاشتراكي وواحدة للتنظيم) وبالتالي فإنهما أشركا المرأة مشاركة رمزية فقط، أما المؤتمر الشعبي العام والذي يتمتع بإمكانية إشراك المرأة في المجال السياسي عبر آليات كثيرة أهمها الترشيح في الانتخابات والتعيين في الوظائف والمؤسسات السياسية

الرسمية فإنه في الحالتين أشرك المرأة بمشاركة رمزية، فقد رشح امرأة واحدة فقط، وعيّن امرأة واحدة في الحكومة المكونة من 35 وزيراً، وقبل ذلك عيّن الأخ رئيس الجمهورية (رئيس المؤتمر الشعبي العام) امرأتين فقط في المجلس الاستشاري المكوّن من 111 عضواً، وبالتالي فإنه أشرك المرأة بمشاركة رمزية.

إن المنافسة الانتخابية ولدت لدى الأحزاب الحديثة خوف من ترشيح المرأة مارست على ضغوط، ومع ذلك فإن المؤتمر الشعبي العام كانت إمكاناته في ترشيح النساء أكبر أولاً بسبب أنه الحزب الأوفر حظاً في الفوز بالأغلبية المطلقة وبالتالي كان يمكن أن يجازف ببعض الدوائر (عشر دوائر مثلاً) وثانياً بسبب أنه دخل الانتخابات في 35 دائرة دون منافسة من أحزاب اللقاء المشترك، وكان يمكن أن يرشح نساء في بعض هذه الدوائر ونعتقد أن كثيراً منهن كن سوف يفزن بتلك الدوائر إذ إن هذه الدوائر تم التنافس فيها بين مرشح المؤتمر وآخر مستقل.

ثانياً الوعي بقضايا النوع الاجتماعي في برامج الأحزاب السياسية:

نسعى في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل مدى وعي الأحزاب بقضايا النوع الاجتماعي، والاحتياجات الخاصة للنساء اليمنيات، وذلك من خلال تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب المشاركة في انتخابات 27 أبريل 2003م التشريعية، وسندعم هذا التحليل بتحليل البرامج السياسية والخطاب السياسي لبعض قادة الأحزاب كلما أمكن ذلك.

شارك 21 حزباً وتنظيماً سياسياً في الانتخابات التشريعية لعام 2003م، ومن الصعب أن نقوم بتحليل البرامج الانتخابية لكل هذه الأحزاب، لذلك فقد قمنا باختيار ثمانية أحزاب فقط، وقد راعينا في اختيارنا تنوع التوجهات الأيديولوجية للأحزاب (ليبرالية، قومية، يسارية ودينية)، وتنوع التوجهات الثقافية والاجتماعية (تقليدية، محافظة وحداثية)، وتنوع مستوى الانتشار الجماهيري (جماهيرية كالمؤتمر والإصلاح والاشتراكي... إلخ ونخبوية كحزب الخضر)، وتنوع علاقاتها بالسلطة (حزب حاكم وأحزاب معارضة)، وتنوع مستوى تمثيلها في مجلس النواب (أغلبية وأقلية وغير ممثلة)، وتنوع تمثيلها للتحالفات الحزبية والسياسية (المجلس الوطني للمعارضة وأحزاب اللقاء المشترك). وقد خلصنا من خلال تطبيق هذه المعايير إلى اختيار 12 حزباً هي: المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم

الوحدوي الشعبي الناصري، الحزب القومي الاجتماعي، حزب الخضر اليمني، حزب الحق والحزب الناصري الديمقراطي.

وفيما يلي تحليل للبرامج الانتخابية لهذه الاحزاب من منظور النوع الاجتماعي، وتقييم لمدى إدماج قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي فيها:

1- البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام:

خصص المؤتمر الشعبي العام ما يقرب من ثلث برنامجه الانتخابي للحديث عن إنجازاته التنموية خلال السنوات الماضية، وقد خصص فقرة في هذا الجزء من برنامجه للإشارة إلى إنجازاته في مجال تعزيز موقع المرأة في المجتمع، وقد استهل الحديث في هذه الفقرة بالاستشهاد بالآية الكريمة: "المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" صدق الله العظيم.

إطار رقم (1) يتضمن إنجازات المؤتمر الشعبي العام في مجال تحسين أوضاع المرأة كما جاءت في برنامجه الانتخابي

عملاً بقوله تعالى "المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" صدق الله العظيم، وقوله صلى الله عليه وسلم "النساء شقائق الرجال لهن ما لهم وعليهن ما عليهم" وللنهوض بوضع المرأة في المجتمع أولت الحكومات المتعاقبة للمؤتمر الشعبي العام أهمية خاصة للقضايا والمسائل التي تتصل بحقوق المرأة في الجوانب المختلفة فتولت المرأة المناصب القيادية العليا في الدولة فأصبحت تشغل المنصب الوزاري وتولت السفارة ونالت عضوية مجلس النواب وتولت القضاء والمجالس المحلية وغيرها من الأعمال القيادية العامة وتولت إدارة الجامعات والكليات العلمية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية والخيرية، ولم يكتفِ المؤتمر بتمكين المرأة من ذات الفرص المتاحة للرجل في التعليم والعمل بل تم إنشاء لجنة وطنية عليا تتولى المراجعة المستمرة للقضايا التي تتصل بهذه الحقوق لتضمن عدم اتخاذ أي إجراءات تعارضها، وكان من نتائج اهتمام حكومات المؤتمر بالمرأة ارتفاع أعداد النساء العاملات في جهاز الدولة ليصل إلى حوالى 22% من العاملين في الخدمة المدنية، واستحدثت الشرطة النسائية لتولي المهام ذات الطابع النسوي وارتفع عدد الطالبات في مستوى التعليم العالي والجامعي عما كان عليه قبل الانتخابات عام 1997م، أما في مستويات التعليم الأساسي والثانوي فقد ارتفع أعدادهن بنسب تزيد عن 60%.

وبالحديث الشريف "النساء شقائق الرجال لهن ما لهم وعليهن ما عليهم"، ونعتقد أن استشهاده بهذه النصين الدينيين يدل على رغبته في الإشارة إلى أن موقفه من المرأة يتحدد وفقاً للمرجعية الدينية الإسلامية، وفي ذات الوقت للدلالة على أن فهمه لموقف الإسلام من المرأة فهم متحرِّر من التشدُّد، وأن الإسلام يمنح المرأة حقوقاً ويفرض عليها واجبات مساوية لحقوق وواجبات الرجل، خلافاً لتفسير الأحزاب الإسلامية لموقف الإسلام

من المرأة، والذي يرى أن هناك مجالات ساوى فيها الإسلام بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، ومجالات ميز فيها أحدهما على الآخر في الحقوق و/أو الواجبات.

وأشار البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام إلى أن حكومات المؤتمر الشعبي العام أولت أهمية خاصة للقضايا والمسائل التي تتصل بحقوق المرأة في الجوانب المختلفة. ثم تحدث عن ما تم من تطور في أوضاع المرأة في مجالي التعليم والعمل (بما في ذلك العمل في مجال الشرطة)، فضلاً عن ذلك فقد أشار إلى جهوده في مجال ما يمكن أن نسميه بمأسسة النوع الاجتماعي (أي إنشاء مؤسسات تختص بإدماج ومراقبة تنفيذ قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج التنموية) من خلال الإشارة إلى تأسيس المجلس الأعلى لشؤون المرأة.

إن استخدام مصطلح (حقوق) في هذا النص من برنامج المؤتمر الشعبي العام يعد تقدماً إيجابياً في نظرته لطبيعة الخدمات الأساسية التي تقدم للمرأة فقد كانت كثير من الأدبيات السابقة تستخدم مصطلح أوضاع المرأة في مجالات التعليم والصحة... إلخ. كما أن استخدام مصطلح (تمكين) في هذا النص "تمكين المرأة من ذات الفرص المتاحة للرجل في التعليم والعمل" يعد تطوراً إيجابياً في استخدام الجهاز المفاهيمي المعاصر في مجال دراسات النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من التطور الإيجابي في شكل هذا النص من البرنامج فإن لنا عدداً من الملاحظات النقدية المتعلقة بمضمونه، نعرض أهمها في ما يلي:

أ- اختزاله لحقوق المرأة إلى حقين اثنين فقط (التعليم والعمل) وإغفال باقي الحقوق التي نصت عليها الاتفاقات الدولية والقوانين والتشريعات الوطنية.

ب- الفهم القاصر لمفهوم (التمكين) واستخدامه للدلالة على توفير الخدمات الأساسية بدلاً من دلالاته الحقيقية التي تتضمن تمكين النساء من المشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة.

ج- المبالغة في الحديث عن إنجازات المؤتمر في مجال تحسين أوضاع المرأة وتغيير تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي، حيث يقول "فتولت المرأة المناصب القيادية العليا في الدولة فأصبحت تشغل المنصب الوزاري وتولت السفارة ونالت عضوية مجلس النواب وتولت القضاء والمجالس المحلية وغيرها من الأعمال القيادية العامة ومارست الأعمال التجارية والصناعية وتولت إدارة الجامعات والكليات العلمية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية والخيرية".

إن الكلام كالنقود كلما تضخم تراجعت قيمته، ففي حدود علمنا لا توجد حتى الآن امرأة يمنية تولت إدارة جامعة أو كلية أو مؤسسة اقتصادية حكومية، فالجامعات الحكومية وكلياتها وكذلك المؤسسات الاقتصادية الحكومية كلها يديرها رجال. أما الحديث عن شغل المرأة للمناصب الوزارية والسفارات، فلا يوجد حتى الآن في اليمن غير وزيرة دولة واحدة وبدون حقيبة وسفيرة واحدة، وهو وضع ما زال دون المطلوب بكثير، بل إن الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات النيابية لعام 2003م، ضمت وزيرة لحقوق الإنسان هي نفسها التي كانت تشغل منصب سفيرة بدلاً من وزيرة الدولة لشؤون حقوق الإنسان في الحكومة السابقة، وبالتالي تراجع مستوى مشاركة المرأة في الحكومة والتمثيل الدبلوماسي إلى وزيرة واحدة عوضاً عن وزيرة دولة وسفيرة.

أما الحديث عن تولي المرأة للقضاء، فالمعروف أن ذلك لم يبدأ في ظل حكم حكومات الجمهورية اليمنية، بل قبل ذلك، وتشير البيانات المتاحة إلى تراجع مشاركة المرأة في القضاء خلال السنوات الماضية. وكذلك الوضع فيما يتعلق بعضوية مجلس النواب، فلم يحصل أي تطور في مجال مشاركة المرأة في مجلس النواب، فبدلاً من عضوتي مجلس النواب اللتين فازتا في انتخابات عام 1993م ممثلتين عن الحزب الاشتراكي اليمني فازت بعضوية مجلس النواب في انتخابات عام 1997م عضوتان أخريان ممثلتان للمؤتمر الشعبي العام.

د- عدم التفريق بين ما يمكن أن ينسب لحكومات المؤتمر الشعبي العام من إنجازات كالتعيين في المناصب الحكومية وتسهيل حصول المرأة على التعليم وفرص العمل في الجهاز الإداري للدولة من جانب وما يمكن أن ينسب

إطار رقم (2) يبين التوجهات المستقبلية للمؤتمر الشعبي العام في مجال إدماج النوع الاجتماعي في التنمية كما جاءت في برنامجه الانتخابي للانتخابات التشريعية لعام 2003م

تقوم رؤية المؤتمر الشعبي العام نحو المرأة على إدراكه بأن حق المرأة في الإسهام والمشاركة في الحياة العامة يمثل أهم جانب من جوانب حرية الإنسان وأن حقوق المواطنة والحقوق السياسية تبقى ناقصة إذا لم تشمل المرأة في التشريع والممارسة ومن هذا التوجه فإن المؤتمر سيعمل من أجل:

1- **تشجيع إقبال الفتيات على التعليم في الريف والمدينة على حد سواء مع تركيز الاهتمام بالمناطق الريفية والتي ما يزال إقبال الفتيات فيها على التعليم متدنياً وسيتم ذلك من خلال تشجيع الكوادر التعليمية من الإناث على العمل في الريف وتوفير المنشآت ومستلزمات التعليم والبرامج التي من شأنها تشجيع أولياء الأمور على تدريس بناتهم.**
2- **المراجعة المستمرة للقوانين واللوائح المختلفة بما يكفل تمكين المرأة من الفرص المتكافئة في العمل وفي المشاركة السياسية وفي تولي الأعمال والمناصب الإدارية والحكومية على المستوى المركزي والمحلي.**
3- **تشجيع وضع وتنفيذ برامج تتيح اندماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية والتنموية المختلفة.**
4- **نشر القيم الإسلامية التي تحث على احترام المرأة ونبذ صور التعامل السيّئ كافة معها.**

لجهود المرأة نفسها كممارسة الأعمال التجارية والصناعية في القطاع الخاص والنشاط في المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني أو ما

أسماه البرنامج بالمؤسسات الاجتماعية والتعاونية والخيرية من جانب آخر، فضلاً عن عدم التفريق بين ما يمكن أن ينسب كلياً للمؤتمر الشعبي أو حكومته كالتعيينات المشار إليها سابقاً وما يمكن أن ينسب الفضل فيه للمؤتمر وإلى المجتمع عموماً في الوقت ذاته مثل وصول المرأة إلى عضوية البرلمان والمجالس المحلية فينسب بعض الفضل في ذلك مثلاً للمؤتمر إذا رشح مرشحات للانتخابات التشريعية أو المحلية وينسب بعضه الآخر للمجتمع لانتخابهن ومنحهن أصوات الناخبين.

هـ- استخدام منهجية إحصائية مضلّلة في المقارنات المشار إليها في مجال تعليم المرأة، فقد تمت المقارنة بين أوضاع النساء أنفسهن عام 1997م و2003م ولم يتم المقارنة بين أوضاع الإناث والذكور، فضلاً عن عدم دقة الأرقام والنسب.

*** التوجهات المستقبلية للمؤتمر الشعبي العام في مجال حقوق المرأة:**

على العكس مما جاء في برنامج المؤتمر الشعبي العام من تضخيم ومبالغة في تقييم إنجازاته خلال الأعوام الماضية، فإن ما جاء فيه حول التوجهات المستقبلية للمؤتمر الشعبي العام في مجال المرأة اتسم بالعلمية والمنطقية، ويمكن وصفه بأنه يمثل رؤية متقدمة وعصرية للنهوض بواقع المرأة اليمنية تتماشى مع التوجهات الدولية لتنمية المرأة وتستوعب الأطر النظرية والمنهجية لإدماج النوع الاجتماعي في التنمية.

فقد تضمنت رؤيته المستقبلية في مجال المرأة من الناحية الشكلية عدداً من المفاهيم المعاصرة المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي منها:

- المشاركة في الحياة العامة والتي تدل على إدراكه للنتائج السلبية التي خلفها تقسيم العمل الاجتماعي التقليدي على أوضاع المرأة ورغبته في تغيير أدوار النوع

الاجتماعي التي حددتها الثقافة التقليدية والتي حصرت أدوار المرأة في المجال الخاص (المنزل) وأدوار الرجل في المجال العام (خارج المنزل).

- حقوق المواطنة، الأمر الذي يدل على أن المؤتمر الشعبي العام ينظر إلى المرأة باعتبارها مواطنة، لها كل الحقوق التي للرجل وعليها كل الواجبات التي عليه.

- نبذ صور التعامل السيّئ كافة مع المرأة، وهو ما يمكن اعتباره استيعاباً لأشكال العنف المادي والرمزي الذي تتعرض له المرأة ورغبة في مكافحته.

ويمكن أن نستخلص من النص الذي تضمن رؤية المؤتمر الشعبي العام المستقبلية في مجال المرأة ما يمكن تسميته ببرنامج عمل مستقبلي تتمثل أهم مكوناته فيما يلي:

أ- تنفيذ إصلاحات قانونية بما يكفل القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.

ب- برامج لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة.

ج- برامج لإدماج المرأة في التنمية.

د- حملات توعية لرفع الوعي بحقوق المرأة ومكافحة العنف ضد النساء.

هـ- حملات توعية لإقناع أولياء الأمور بإلحاق الفتيات بالتعليم الأساسي.

و- سياسات وبرامج لتسهيل وصول الفتيات للخدمات التعليمية.

وهذه التوجهات لا يمكن إلا الإشادة بها، وندعو المؤتمر الشعبي العام إلى الالتزام بتنفيذها، فالعبرة بالتنفيذ لا بالنصوص، ونتمنى أن لا يتم التعامل معها بأسلوب التعامل نفسه مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة التي وقعتها اليمن (تصديق دون تطبيق)، بل إن هناك ما يشير إلى أن تضمين البرنامج الانتخابي للمؤتمر مثل هذه النصوص يهدف إلى كسب أصوات المرأة في الانتخابات ولا تمثل برنامج عمل مستقبلي للمؤتمر، ففي الوقت الذي يشير إلى أهمية العمل على توسيع المشاركة السياسية للمرأة، فإن المؤتمر الشعبي العام لم يرشح في انتخابات أبريل 2003م التشريعية غير امرأة واحدة مقابل ترشيحه لـ296 مرشحاً من الذكور.

2- البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح:

يعد البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح أكثر برامج الأحزاب الانتخابية إهمالاً لقضايا النوع الاجتماعي، فلم يتضمن في تقييمه للأوضاع الراهنة سوى ثلاث عبارات

تتعلق بأوضاع المرأة، تحت عنوان (تدهور الأوضاع الصحية) حيث أشار إلى أنه "لا تتوافر الرعاية الصحية المناسبة للأم الحامل والأطفال المولودين، حيث إن معدل الوفيات بين الأطفال والأمهات سجل أكبر المعدلات قياساً بالبلدان المماثلة، وسجلت مضاعفات أمراض الحمل والولادة النسبة الأكبر من الأمراض في البلاد، لذلك فقد أشار البرنامج إلى أن من أهداف التجمع اليمني للإصلاح "إيلاء رعاية خاصة للأمومة والطفولة لما يمثله هذا الجانب من أساس لحماية الأم والطفل واللذين يمثلان 75% من السكان والاهتمام بتأهيل كادر نسائي متخصص".

باستثناء ذلك فإن تقييم البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح للأوضاع الراهنة لم يشر إلى أي تفاوت في توزيع الخدمات الأساسية على أساس النوع الاجتماعي، ولم يشر إلى أي شكل من أشكال اللامساواة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية أو القانونية بين المواطنين الذكور والإناث. ولم تتضمن أهدافه المستقبلية أي برامج أو سياسات لتحسين أوضاع النساء باستثناء ما أشرنا إليه سابقاً فيما يتعلق بتحسين خدمات صحة الأمومة والطفولة، فضلاً عن إشارة مقتضبة إلى أنه سوف يعمل على تشجيع الفتاة للحصول على حقها في التعليم بتذليل الصعوبات التي تعوق الفتاة في مسيرتها التعليمية والسعي لتوفير الكادر النسائي المؤهل لتعليم الفتاة وتبني برامج خاصة للتربية النسوية.

ويبدو الفرق واضحاً بين البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح للانتخابات التشريعية وبرنامجه السياسي المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة 20-24 سبتمبر 1994م، والذي قدم رؤية محافظة لقضايا المرأة ولأدوار النوع الاجتماعي، حيث أكد على ضرورية "إسناد العمل القضائي إلى الرجال الأكْفاء" وهو ما يشير بوضوح إلى رفض تولي النساء للمناصب القضائية، وأكد على أن التجمع اليمني للإصلاح سوف يعمل على تسهيل الزواج المبكر للذكور والإناث، وأكد على أنه سوف يعمل على تأسيس كليات جامعية خاصة بالفتيات، ويضع مناهج تعليمية خاصة تتناسب مع طبيعة المرأة.

3- البرنامج الانتخابي للحزب الاشتراكي اليمني:

جاء تشخيص الحزب الاشتراكي اليمني للأوضاع القائمة (في برنامجه الانتخابي للانتخابات التشريعية لعام 2003م) مقتضباً وخالياً من أي إشارة لأوضاع المرأة، أما في الجزء الخاص بسياسات وتوجهات الحزب من أجل إصلاح وطني ديمقراطي سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي شامل.

فقد تبنى صياغات عامة تساوي بين الرجال والنساء، واستخدم عبارات ومصطلحات يستنتج منها أنه ينظر إلى الرجال والنساء باعتبارهم متساوين في الحقوق والواجبات؛ فاستخدم مصطلحات حقوق المواطنين، والمواطنة المتساوية وعدم التمييز. فعلى سبيل المثال أكد على ضرورة "الأخذ بالديمقراطية كمنظومة متكاملة لا تتجزأ أساسها المواطنة المتساوية واحترام العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين وصيانة الحريات العامة وحقوق الإنسان دون تمييز". كما أكد أيضاً على ضرورة "وضع أسس حديثة وواضحة لتطوير الديمقراطية كمنظومة متكاملة لتحقيق وتأمين حقوق المواطنة المتساوية".

إطار رقم (3) يبين توجهات الحزب الاشتراكي اليمني في مجال دعم ومساندة المرأة، كما جاءت في برنامجه الانتخابي لعام 2003م

الوقوف إلى جانب المرأة ومساندتها في الحصول على كامل حقوقها الدستورية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وتفعيل دورها ومكانتها في الحياة السياسية عبر مشاركتها الفاعلة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتمثيلها في هيئات سلطات الدولة المختلفة.

لذلك فإن برنامج الحزب الاشتراكي اليمني لم يتضمن فقرات خاصة بالمرأة باستثناء الفقرة المشار إليها في الإطار رقم (3) في هذه الدراسة، لأنه عالج قضايا حقوق الإنسان وحقوق المواطنة للمواطنين بشكل عام سواءً كانوا ذكوراً أو إناثاً، وهذا الأسلوب رغم أهميته يشير إلى قصور في إعداد البرنامج إذ كان من المفروض أن يتضمن البرنامج تشخيصاً خاصاً لأوضاع المرأة وسياسات وبرامج خاصة لتحسين أوضاعها.

وقد اعتبرنا هذا قصوراً في صياغة وإعداد البرنامج وليس في توجهات الحزب نحو قضايا المرأة، ذلك أن هناك مؤشرات تشير إلى أن الحزب يسعى بجدية للعمل على تحسين أوضاع المرأة فقد قام الحزب الاشتراكي اليمني قبل الانتخابات بتخصيص 20 مقعداً للمرأة في البرلمان.

4- البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

أشار البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري صراحة إلى أنه سوف يعمل على توسيع المشاركة السياسية للمرأة. فقد جاء في الحزء الخاص بالمبادئ الأساسية أن التنظيم يهتدي في مواقفه بعدد من المبادئ منها ترسيخ النظام الديمقراطي.

إطار رقم (4) يحوي نصاً مقتبساً من برنامج التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري يؤكد التزامه بدعم المرأة وإدماجها سياسياً وتنموياً

دعم المرأة في الحصول على حقوقها الدستورية والقانونية والاجتماعية والسياسية ومساندتها على القيام بدورها في التنمية والنهضة الوطنية، واتباع سياسات حقيقية لإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة السياسية، والأخذ بيدها من أجل الوصول إلى مختلف هيئات الدولة المنتخبة بما فيها مجلس النواب.

وقد حدد عدداً من القضايا والممارسات التي يرى أنها تمثل ترسيخاً للنظام الديمقراطي، وضمن هذه القضايا والممارسات "تطوير التشريعات الانتخابية بما يحقق الاندماج الاجتماعي، والمشاركة الفاعلة لأوسع الفئات الاجتماعية، مع الاهتمام بالمرأة والشباب، وتمثيل القوى الحديثة في المجتمع".

وقد جاء الفصل الخاص بالمهام البرنامجية منسجماً مع الفصل الخاص بالمبادئ الرئيسة، ومؤكداً على أن التنظيم سوف يعمل على "إصلاح النظام الانتخابي بما يضمن نزاهة وحرية الانتخابات، وجعلها قادرة على كفالة حقوق مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في تولي المسؤولية من خلال الانتخابات وضمان حيادية واستقلال الهيئات المشرفة والتي تدير العملية الانتخابية وعدم خضوعها للسلطة التنفيذية، وضمان تكافؤ الفرص وتساويها بين جميع الأحزاب والمرشحين، ويستطرد بقوله: "ومن أجل إصلاح حقيقي للنظام الانتخابي، فإن تعديل الدستور حتى يسمح بالأخذ بالنظام الانتخابي الأفضل من النظام المعتمد حالياً ضرورة ملحة من ضرورات الإصلاح السياسي وتعزيز التعددية السياسية، بما في ذلك بحث أفضل صيغ القائمة النسبية".

انتقل البرنامج مباشرة للتأكيد على ضرورة دعم المرأة من أجل الحصول على حقوقها الدستورية (قانونياً واجتماعياً وسياسياً) وعلى إدماجها في التنمية (انظر الإطار رقم 4) وعلى الرغم من أن البرنامج لم يشر صراحة إلى أن أحد أهداف التنظيم في سعيه إلى إصلاح النظام الانتخابي بحيث يأخذ بنظام القائمة النسبية، يتمثل في إشراك المرأة سياسياً وضمان فوزها في الانتخابات التشريعية إلا أننا نعتقد أن هذا الهدف يمثل هدفاً ضمنياً للتنظيم حيث أشار إلى أن الإصلاح الانتخابي يهدف إلى "كفالة حقوق مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في تولي المسؤولية من خلال الانتخابات ولأن البرنامج أشار في الفقرة التالية مباشرة إلى دعم المرأة للحصول على حقوقها السياسية، فذلك يعني ضمناً أن المرأة تمثل واحدة من الفئات والشرائح الاجتماعية التي ستمثل في البرلمان إذا ما أخذ بنظام القائمة النسبية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رؤية برنامج الوحدوي الشعبي الناصري فيما يتعلق بالإصلاحات القانونية الكفيلة بتوسيع المشاركة السياسية للمرأة تمثل أكثر رؤى البرامج الانتخابية نضجاً وأنجعها معالجة لأوضاع المرأة السياسية في المجتمع اليمني.

وفيما يتعلق بالخدمات الأساسية أشار البرنامج إلى أنه سوف يعمل على تحسين مستوى الرعاية الصحية للأمهات وتوفير برامج محو الأمية للنساء، وتحسين معيشة المعلمات، وتشجيع إقبال الفتيات على التعليم.

5- البرنامج الانتخابي لحزب الخضر اليمني:

كما يبدو من تسميته فإن حزب الخضر اليمني هو حزب ذو توجهات بيئية في المقام الأول، ومع ذلك فإن برنامجه شمل توليفة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبالتالي يمكن وصف برنامجه بأنه جمع بين اهتمامات الأحزاب السياسية واهتمامات المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة فاهتماماته البيئية وفقاً لبرنامجه الانتخابي أقرب إلى اهتمامات جمعيات حماية المستهلك منها إلى اهتمامات الأحزاب البيئية.

فاهتماماته البيئة تتعلق بالدرجة الأولى بالقضايا المرتبطة بالصحة سواء صحة الأفراد أو الصحة العامة، ولا تشمل القضايا البيئية التي تؤثر على استدامة التنمية، كالتحطيب الجائر والرعي الجائر وتبديد الموارد الطبيعية وانجراف التربة والتصحّر وارتفاع ملوحة التربة... إلخ. لذلك فقد جاء برنامجه الانتخابي خالياً من أي تحديد للمشكلات البيئية التي تتعرض لها المرأة بصورة تفوق تعرض الرجل لها، وخالياً من أي

إطار رقم (5) يحوي حقوق المرأة التي يسعى حزب الخضر اليمني إلى تلبيتها

نظراً لمكانة المرأة الخاصة ودورها المهم في مختلف الجوانب فإن حزبنا سيعمل على الآتي:

1- التأكيد على حق المرأة الذي كفله الدستور والقانون وتعزيز دورها السياسي والاجتماعي.
2- إفساح المجال أمامها لنيل أرفع المواقع المتقدمة وتبوُّؤ قيادة المؤسسات والمرافق المختلفة وتمكينها من المشاركة الفعالة في مختلف الفعاليات والأنشطة.
3- تحريرها من الأمية الأبجدية والثقافية.
4- العمل على تخفيف أعباء المرأة العاملة من خلال إقامة دور الحضانات في مواقع العمل.
5- منحها الإجازات الكافية أثناء الولادة والرضاعة دون خصميات والتأكيد على حقها في إقامة التنظيمات والجمعيات التخصصية.
6- إعطاء المرأة الريفية القدر الكافي من الاهتمام باتجاه إزالة كل المظالم التي تعرض لها وتمكينها من الإسهام في الحياة الاجتماعية.
7- المطالبة بإلغاء النصوص القانونية الواردة في قانون المعاشات والتأمينات والمتضمنة حرمان المرأة من الحقوق والمعاشات المكتسبة.

تصـــور حـــول طبيعـــة التغييـــر المرغوب فـي أوضـاع المـرأة بمـا يحقـق تحسّـناً فـي أوضـاع البيئـة واستدامة التنمية.

وبـــدلاً مـــن ذلـــك فقـــد أورد البرنـامـج عدداً من الحقـوق السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة التـي يسـعى الحـزب إلـى تسـهيل تمتـع المـرأة بهـا (انظر الإطار رقم 5).

إن ما يميز البرنامج الانتخابي لحزب الخضر اليمني فيما يتعلق باهتماماته بقضايا المرأة هو إشارته إلى أن المرأة الريفية تتعرض لكثير من الظلم وأنها مستبعدة من المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة لذلك فقد أكد على أنه يسعى إلى "إعطاء المرأة الريفية القدر الكافي من الاهتمام باتجاه إزالة كل المظالم التي تتعرض لها، وتمكينها من الإسهام في الحياة الاجتماعية.

6- البرنامج الانتخابي لحزب الحق:

حزب الحق هو واحد من ثلاثة أحزاب يمنية مرخصة تغلب على توجهاتها السياسية والاقتصادية المرجعية الدينية وهي: التجمع اليمني للإصلاح واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق. وقد صاغ رؤيته لأوضاع المرأة في برنامجه الانتخابي

إطار رقم (6) يحوي تصور حزب الحق لتطوير أوضاع المرأة كما جاءت في برنامجه الانتخابي

الاهتمام بالمرأة وتأهيلها تأهيلاً كاملاً ومنحها كامل حقوقها الشرعية والقانونية والسياسية، وتشجعيها على ممارسة حقها السياسي عملياً ومعالجة قضايا المرأة والطفولة، ومراعاة وضعها الاجتماعي في إطار النظرة الكلية إلى المجتمع كوحدة واحدة بما يتناسب مع طبيعتها وفطرتها ووفق ما كفله لها الإسلام.

بعبارات فضفاضة ومبهمة أحياناً، ومتناقضة أحياناً أخرى. فمن العبارات الفضفاضة والمبهمة عبارة "الاهتمام بالمرأة وتأهيلها تأهيلاً كاملاً"، أما التناقض فيبدو واضحاً بين تأكيده على الاهتمام بالمرأة وتأهيلها تأهيلاً كاملاً ومنحها كامل حقوقها الشرعية والسياسية وتشجيعها على ممارسة حقها السياسي عملياً من جانب ومراعاة وضعها الاجتماعي بما يتناسب مع طبيعتها وفطرتها من جانب آخر، فالفقرة الأولى يفهم منها أن حزب الحق يعترف بحقوق الإنسان للمرأة وحقوق المواطنة المتساوية كافة، بينما يفهم

من الفقرة الثانية أنه يميز بين حقوق المرأة وحقوق الرجل، وأنه يرى أن أدوار المرأة وأدوار الرجل لا تتحدَّد وفقاً للأطر الثقافية والاجتماعية، وإنما تتحدد وفقاً للطبيعة البيولوجية.

وقد أشار برنامج حزب الحق إلى أن الإسلام يمثل مرجعيته في تحديد حقوق المرأة، الأمر الذي يضفي من الغموض على رؤيته لحقوق المرأة أكثر مما يضفي من الوضوح والتجديد. فعبارة "وفقاً لما حدّده لها الإسلام من حقوق" عبارة تستخدمها كل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، لكن تفسيرات هذه الأحزاب لموقف الإسلام من حقوق المرأة تختلف من حزب إلى آخر، فالتجمع اليمني للإصلاح، على سبيل المثال يستخدم مثل هذه العبارة في خطابه السياسي؛ وفي ممارساته يرى أن الإسلام منح المرأة حق الاقتراع ومنع عنها حق الترشيح للولاية العامة ومنها عضوية مجلس النواب. وهناك أحزاب ذات مرجعيات إسلامية تفسر النص الديني المتعلق بالحقوق السياسية للمرأة تفسيراً أكثر مرونة وترى أنه يمنح المرأة حق الاقتراع وحق الترشيح لمناصب الولاية العامة بما فيها مجلس النواب ورئاسة الحكومة. لذلك فإنه من الصعب معرفة ما يقصده حزب الحق بعبارة "تشجيع المرأة على ممارسة حقها السياسي عملياً".. هل يقصد بها حق الاقتراع والترشيح وحق شغل الوظائف السياسية العليا أم يقصد بها حق الاقتراع فقط؟ وبالنظر إلى قائمة ترشيحاته للانتخابات في دوراتها الثلاث (1993م، 1997م، 2003م) نجد أنها كانت خالية من أي مرشحة ، الأمر الذي يمكن معه الاستنتاج بأنه يقصد بالحق السياسي للمرأة حق الاقتراع تماماً كما هو الحال بالنسبة للتجمع اليمني للإصلاح.

7- البرنامج الانتخابي للحزب الناصري الديمقرطي:

ربط البرنامج الانتخابي للحزب الناصري الديمقراطي بين احتياجات المرأة واحتياجات الطفولة، فخصص بنداً للأمومة والطفولة، الأمر الذي يبرّر وصف رؤيته لقضايا واحتياجات المرأة بأنها رؤية شبه تقليدية أو تقليدية جديدة، فعلى الرغم من أن البرنامج أكد على أن مسؤولية

إطار رقم (7) أولويات الحزب الديمقراطي الناصري في مجال الأمومة والطفولة كما وردت في برنامجه الانتخابي لعام 2003م

1- الاهتمام بالمرأة وإتاحة الفرصة لها في ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية والمدنية.
2- تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في جميع مجالات المجتمع.
3- لا يجب أن تكون مسؤوليتها في الأمومة والطفولة على حساب الانتقاص من حقوقها العامة وحرياتها في مجال التعليم والعمل.
4- إن المرأة نصف المجتمع ولا يمكن الاستفادة من دورها دون إزاحة العوائق التي تحول دون ممارستها لحقها في الحرية والحياة الكريمة التي كفلها لها الدين الإسلامي الحنيف.
5- القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال التي بلغت 0.6% بناءً على إحصائيات 1999م.
6- إقامة الحضانات بأسعار ميسرة.
7- إقامة الحدائق العامة والخاصة بألعاب الأطفال.
8- التوسع في فتح العيادات التي تهتم بالمرأة والطفولة.
9- زيادة بذل الجهود والاهتمام بتلقيح الأطفال من الأمراض الخطيرة والمعدية.
10- الحدُّ من المغالاة في المهور وتكاليف الزواج.

المـرأة فـي الأمومـة والطفولـة يجـب أن لا تكـون علـى حسـاب الانتقـاص مـن حقوقهـا العامـة وحرياتهـا فـي مجـال التعلـيم والعمل؛ إلا أن

جمع قضايا المرأة وقضايا الطفولة في بند واحد، وتحت عنوان (الأمومـة والطفولـة) يؤكد علـى أن الحـزب ينظـر إلـى وظـائف المجـال الخـاص (الوظـائف المنزليـة) باعتبارهـا تحتـل أهميـة خاصـة، وإن كـان يـرى أن هـذه الوظـائف يجـب أن لا تعـوق حصـول المـرأة علـى حقوقها في مجالي التعليم والعمل.

يستند الحزب الناصري الديمقراطي في رؤيته لحقوق المرأة وبالتالي احتياجاتهـا إلـى مرجعيتين أساسيتين: الدين الإسلامي الحنيف والتشريعات الوطنية (الدستور والقوانين)، فقد أشار إلى أنه سوف "يعمل على الاهتمام بالمرأة وإتاحة الفرصة لها لممارسة حقوقها الدستورية والقانونية والمدنية"، فضلاً عن ذلك فقد أكد علـى أنـه لا يمكن الاستفادة مـن دور المـرأة دون إزاحـة العوائـق التـي تحـول دون ممارسـتها لحقهـا فـي الحريـة والحيـاة الكريمة التي كفلها لها الدين الإسلامي الحنيف.

تحدث البرنـامج عن "الحقوق الدستورية والقانونية للمرأة" و"المشاركة الفاعلـة فـي جميـع مجـالات المجتمـع" و"العوائـق التـي تحـول دون ممارسـة المـرأة لحقهـا فـي الحريـة والحياة الكريمة"، ومع ذلك فإن هذه الصياغات صياغات عامة وغير محددة، فلم يحدِّد مـا الحقوق الدستورية والقانونية التي لم تحصل النسـاء عليهـا فـي الواقـع؟ ولا مـا المعوقـات التي حالت دون ذلك؟ وما الآليـات التـي سـوف يتبعهـا الحـزب فـي (إزالـة) هـذه المعوقـات؟ وفـي مجـال احتياجـات النـوع الاجتمـاعي العمليـة Practical Gender Needs فقد أورد الحزب الناصري الـديمقراطي ثلاثـة احتياجـات يعتبرهـا ذات أولويـة بالنسـبة للنسـاء، وهي: الحق في العمل والحق في التعليم والحق في محو أمية المرأة الريفية.

8- البرنامج الانتخابي لاتحاد القوى الشعبية:

ترجع نشأة اتحـاد القـوى الشـعبية إلـى عـام 1961م، حيث أعلـن عـن تأسيسـه حـزب سياسياً إسلامياً، ويعد زعمـاؤه مـن أنشـط زعمـاء الحركـة الإسـلامية فكريـاً، فقـد أصـدروا عدداً من الكتابات الفكريـة والأدبيـات السياسـية، أمـا علـى المسـتوى التنظيمـي فقـد لازمتـه أزمة بنائية منذ إنشائه حتى اليوم، وتتمثل في ارتباط بنيته التنظيميـة بأشـخاص مؤسسـيه

من أسرة آل الوزير وهو ما أفقده أهم شروط مأسسة العمل الحزبي، والمتمثل في انفصال عمل التنظيم السياسي عن أشخاص مؤسسيه[1].

وقد شهد الخطاب السياسي لاتحاد القوى الشعبية منذ نشأته عام 1961م حتى قيام الوحدة عام 1990م تحولات كبيرة، لا مجال هنا لعرضها، وأسفرت هذه التحولات عن تحوله منذ عام 1989م إلى حزب ليبرالي إسلامي فقد تقبل التعددية الحزبية في المجتمع الإسلامي بما في ذلك الأحزاب اليسارية والشيوعية، وأكد ضرورة تعايش الأحزاب الإسلامية معها[2].

وبتتبع الخطاب السياسي لقادة اتحاد القوى الشعبية منذ عام 1990م، نجد أنه خطاب يتسم بالتسامح تجاه المرأة، ومع ذلك فإن الأطر القيادية للحزب تخلو من أي تمثيل نسائي، فأعضاء هيئات صناعة القرار في الحزب منذ إنشائه حتى الآن كلهم من الرجال؛ وهو ما يعكس بجلاءٍ الهُوَّة بين الخطاب السياسي المتعلق بالمرأة والممارسة السياسية.. وهي أزمة بنيوية تعانيها معظم الأحزاب اليمنية.

إطار رقم (8) يبين رؤية اتحاد القوى الشعبية حول إدماج النوع الاجتماعي في التنمية كما جاءت في برنامجه الانتخابي لعام 2003م

إشراك طاقات المجتمع البشرية كافة وبالأخص المرأة والشباب، فالمرأة نصف المجتمع طاقة وحاجة، وإشراكها يتطلب أن تنال حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا العمل على تهيئة المناخ الملائم لتطوير مهاراتها واكسابها الخبرات اللازمة في مختلف ميادين الحياة والاستفادة من قدراتها في بناء المجتمع الجديد.

إن ما أورده اتحاد القوى الشعبية حول أوضاع المرأة في برنامجه الانتخابي لعام 2003م، يعد محدوداً من الناحية الكمية مقارنة بما ورد في برامج معظم الأحزاب الأخرى، غير أنه يقدم رؤية تختلف عن رؤية كثير من الأحزاب الصغيرة الأخرى (غير الممثلة في مجلس النواب)، إذ يمكن الاستنتاج من النص أن اتحاد القوى الشعبية يرى أن المكانة الدولية التي احتلتها المرأة في المجتمع اليمني تاريخياً، أثرت على قدرتها على المشاركة في أنشطة المجال العام وفي جميع المجالات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، لذلك فهو يؤكد على ضرورة دعم المرأة لتفعيل مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالمساواة

---

[1] عادل مجاهد الشرجبي، (الحركات الاجتماعية في اليمن.. تحليل سوسيولوجي لفترة ما بعد الثورة 1962م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، القاهرة، 1997م، ص230.

[2] انظر إبراهيم بن علي الوزير، (على مشارف القرن الخامس عشر الهجري)، دار الشروق، القاهرة، ط4، ص86.

القانونية وتعديل التشريعات والأطر القانونية، قد لا تسهم في توسيع مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً، وحتى لو أنها أدت إلى ذلك فإن مشاركة المرأة قد تكون مشاركة صورية غير فاعلة، فالتمييز التاريخي الذي تعرضت له المرأة اليمنية عبر قرون طويلة أفقدها قدراتها، لذلك فإن المشاركة الفاعلة للمرأة تتطلب توفير برامج للدعم والمساندة وبناء القدرات.

9- البرنامج الانتخابي للجبهة الوطنية الديمقراطية:

إطار رقم (9) يبين قضايا النوع الاجتماعي في البرنامج الانتخابي للجبهة الوطنية الديمقراطية لعام 2003م

الاهتمام بالمرأة وتمكينها من القيام بأداء رسالتها الإنسانية خير قيام وإفساح المجال أمامها لممارسة حقوقها التي كفلها الإسلام وتضمنها الدستور في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية دون انتقاص من الحقوق والواجبات بما يعزز دورها للإسهام في البناء وتنمية المجتمع عملاً بقوله تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" صدق الله العظيم.

عقد في صنعاء في 11 فبراير 1976م مؤتمر سري بين ممثلي 6 أحزاب سرية هي: الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، منظمة المقاومين الثوريين، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية، حزب العمل اليمني ومنظمة حزب البعث، بالإضافة إلى عدد من الضباط الذين اشتركوا في تفجير ثورة 26 سبتمبر 1962م و/أو الدفاع عنها، وقد خرج المؤتمر بالإعلان (السري) عن تأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية كتنظيم يتبنى الكفاح المسلح لإسقاط السلطة في صنعاء، وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين ظهر في صنعاء تنظيم سياسي يحمل الاسم نفسه، وفي برنامجه الانتخابي للانتخابات التشريعية لعام 2003م، أشار إلى أنه ناضل على مدى 28 عاماً لأجل تحقيق الوحدة وإرساء الديمقراطية، الأمر الذي يعني أنه يعتبر نفسه امتداداً للجبهة الوطنية الديمقراطية التي تأسست عام 1976م، غير أن ذلك قد لا يكون معبراً عن الحقيقة بشكل دقيق، فقد توحدت الأحزاب اليسارية الخمسة التي أسهمت في تأسيس الجبهة في إطار تنظيم سياسي جديد عام 1978م، حمل اسم حزب الوحدة الشعبية الذي كان يمثل فرعاً للحزب الاشتراكي اليمني في الشمال، وبقيام الوحدة فإن هذا الفرع انتهى تلقائياً، وأصبح أعضاؤه أعضاء في تنظيمهم الحقيقي (الحزب الاشتراكي اليمني)، وبذلك فإن الجبهة الوطنية الديمقراطية وكذلك حزب الوحدة الشعبية الذي أعلن في منتصف التسعينيات لا صلة لهما بالتنظيمين اللذين تأسسا في

النصف الآخر من سبعينيات القرن العشرين باستثناء تطابق اسميهما مع الاسمين القديمين.

وبغض النظر عما تقدم، فإن حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية قدم رؤية لحقوق المرأة تقوم على مبادئ حقوق المواطنة (الحقوق والواجبات)، وتعتمد الإسلام والدستور مرجعية في تحديد هذه الحقوق؛ وذلك بهدف إشراك المرأة في التنمية.

10- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي:

جاء برنامج حزب البعث العربي الاشتراكي للانتخابات التشريعية لعام 2003م خالياً من أي إشارة لقضايا المرأة سواءً من منظور النوع الاجتماعي أو من منظور حقوق المرأة.

11- البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي:

لم يتضمن البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي أي إشارة لقضايا واحتياجات النوع الاجتماعي باستثناء عبارة واحدة في إطار حديثه حول حقوق الإنسان، فقد جاء فيه "حقوق الإنسان وحريته وكرامته تعتبر الأولوية الأولى والضرورة الأولى للمواطن، وسيعمل مرشحو الحزب لجعل هذا الهدف محور نضالهم الدؤوب حتى يصبح حقيقة واقعة في حياة المواطنين جميعاً، كبيراً وصغيراً، المرأة والرجل على حدٍّ سواء".

12- البرنامج الانتخابي للحزب القومي الاجتماعي:

"الاهتمام برعاية الأمومة والطفولة" هذه العبارة هي العبارة الوحيدة المتعلقة بالمرأة في البرنامج الانتخابي للحزب القومي الاجتماعي للانتخابات التشريعية لعام 2003م.

التجربة الشخصية للمرشحة فاطمة القحطاني
عن الدائرة (**110**) محافظة إب

أولاً أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ممثلاً برئيسة المنتدى الأستاذة أمل الباشا والأخوات المسؤولات وأخص بالذكر الأخت صباح ضيف الله التي تفضلت بالاتصال بي لحضور هذا اللقاء.

كما أشكر كل من أسهم في الإعداد والتحضير لهذا اللقاء الذي يعد خطوة إيجابية على طريق إجراء بحث ودراسة شاملة تتضمن تجربة الأخوات اللواتي ترشحن في الانتخابات النيابية (27 أبريل 2003م) والتحديات والمعاناة التي واجهتها كل واحدة منهن على حدة بحسب ظروف الدائرة التي ترشحت بها. وأقصد بذلك أن الظروف الاجتماعية في بلادنا تختلف من محافظة إلى أخرى بل من منطقة إلى أخرى في نطاق المحافظة نفسها. وبما أني من أسرة متواضعة بالكاد تحصل على نصف قوتها اليومي فإني لا أجيد البلاغة وأسلوب التعبير والخطابة بسبب عدم قدرة أسرتي على توفير نفقات تعليمي لتمكنني من مواصلة التعليم الجامعي وبالكاد أكملت الثانوية العامة (1996- 1997م) بنسبة (76%) القسم الأدبي.

من ثم أجبرتني أسرتي على الزواج نظراً للظروف المعيشية التي تعاني منها وللأسف كان زواجاً فاشلاً، على هذا الأساس اسمحوا لي بتقديم تجربتي مرشحة باسم الحزب الاشتراكي اليمني بالدائرة (110) مديرية يريم/محافظة إب بأسلوب متواضع من قبل واحدة منحدرة من أسرة فقيرة وتعيش في وسط مجتمع قبلي ينظر إلى المرأة نظرة دونية وإلى أنها ناقصة العقل والميراث وأن الله لم يخلقها إلا لإرضاء شهوات الرجل، إلى جانب وجود جماعات الإسلام السياسي بمسمياتها المختلفة (سلفية، سنية، إخوانية، تكفير وهجرة) وكل هذه الجماعات تنظر إلى المرأة بأنها لم تخلق إلا لخدمة الرجل وطاعته ولا لها أي حق عدا التزيُّن للزوج وخدمته وتربية الأطفال وأي خروج عن ذلك يعتبر من وجهة نظرهم خروجاً عن تعاليم الإسلام.

ثانياً تجربتي في العمل السياسي عند دخولي الترشيح كانت محدودة جداً أي إنني لم أحصل على دورات تأهيلية ولم تكن لي خبرة سياسية سابقة عدا حضوري عدداً من

الاجتماعات الثقافية والتوجيهية التي حضرتها منذ انتمائي للحزب الاشتراكي اليمني قبل عام من اختياري مرشحة، علماً بأنه كان قد طلب مني قبل ست سنوات وأنا في آخر سنة في الثانوية الانتماء إلى المؤتمر الشعبي العام وفعلاً تم ذلك إلا أنني اكتشفت أن المؤتمر يقتصر الانتماء إليه بتعبئة استمارة الانتساب وإجبار المرأة في أي انتخابات عامة للتوصيات بالعمل لصالح مرشحة فقط والمزايدة باسمها أمام الرأي العام. فقد كانت التجربة بالنسبة لي مريرة ومؤلمة ولولا وقوف الأستاذ (مسعد الحدّي) وكل أعضاء الحزب المخلصين إلى جانبي وتشجيعهم لي وحمايتي لأجبرت على اختيار أحد الأمرين اللذين عرضا علي، وهما التخلي عن الترشيح مقابل مكافأة مالية وتوظيفي أو الموت لي وخطف طفلتي.

ثالثاً بعد أن أقرَّت منظمة الحزب في الدائرة (110) أن يكون الترشيح في الدائرة من نصيب القطاع النسائي، أقر القطاع النسائي للمنظمة أن أكون أنا مرشحة الحزب الاشتراكي اليمني فقبلت القرار رغم معرفتي المسبقة بما سوف أتعرض له إلا أنني أصررت على تفجير ثورة نسائية من خلال الخروج عن العادة المألوفة وانتزاع حقوق المرأة المكفولة لها شرعاً والتي تضمنها دستور الجمهورية اليمنية وكل المواثيق الإنسانية.

وما إن اعتمد اسمي مرشحة من قبل لجنة استقبال المرشحين إلا وتُنُوقِلَ الخبر كسرعة البرق بين أبناء وبنات الدائرة ويمكن تصنيف ردود الفعل على النحو الآتي:

- **شريحة المستنيرين وأعضاء الحزب استقبلوه بالفرح والدهشة مع عدم رضا بعض الحزبيين. شريحة المشايخ والتعصب القبلي استقبلوه بعدم الرضا عني وعن الحزب معتبرين ذلك خروجاً عن العادة والعرف القبلي وحاولوا إقناع الحزب وبالذات مسعد الحدي بالرجوع عن ترشيحي مستخدمين كل الوسائل بما في ذلك التهديد بالقتل.**
- **جماعات الإسلام السياسي بألوانها المختلفة اعتبروا ترشيحي خروجاً عن الدين وتعاليمه ومنكراً يجب مواجهته، حيث قاموا بتنظيم حملات ليلية بعد كل صلاة عشاء وفجر لتقطيع صوري والدعاية الخاصة بي والتهجّم علي في خطبهم ومحاضراتهم إلى جانب تحريض نسائهم للتهجُّم عليّ أو محاولة الاعتداء في عدد من الاجتماعات النسوية التي عقدتها.**
- **هناك شريحة واسعة وقفت موقف المتفرِّج.**

رابعاً **للعلم أنني خضت التنافس مع مرشح المؤتمر الشعبي العام عبد الوهاب الزبيري التاجر المعروف على مستوى الجمهورية ومرشح الإصلاح عبد اللطيف الرحب (تاجر) إلى جانب عدد من المستقلين الذين أجبرهم منفذو النظام في الأيام الأخيرة على الانسحاب بواسطة الإغراءات المالية والوعود لصالح مرشح المؤتمر عبر مهرجانات جماهيرية ومن هذا المنطلق أستطيع القول إن التنافس كان غير متكافئ من كل الجوانب إلى جانب عدم إدراك المرأة بحقها الشرعي والقانوني وأيمانها المطلق بأن الولاية للرجل بكونه هو صاحب الحل والعقد وما المرأة إلا تابعة له وهذا ما لاحظته أثناء لقاءاتي النسوية وما أفرزته نتائج صناديق النساء التي كانت نسبة التزوير فيها كبيرة جداً بسبب جهل المرأة بحقها السياسي والقانوني والاجتماعي وعدم إدراكها لأهمية صوتها بالإضافة إلى تفشي الأمية الأبجدية والتي تصل نسبتها في الدائرة (110) إلى أكثر من 90%.**

خامساً **أدركت رغم الحملة الدعائية التي قام بها أعضاء الحزب وأنصاره لصالحي في الدائرة وما كنت أحظى به من تأييد واسع من قبل جمهور الناخبين (إلى قبل يوم الاقتراع) أنه لا يمكن لأي مرشح أن ينجح ما لم يمتلك المال لشراء الأصوات وهذا ما حصل فعلاً في طوابير الاقتراع كما أدركت أنه من الضروري جداً أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني عامة والمنظمات الخاصة بالمرأة بعمل توعوي من خلال النزول إلى الواقع وتشكيل فروع دائمة تكون بمثابة منابر للتوعية وتشجيع المرأة ومساندتها لكي تتخطى واقع الجهل والإحباط التي تعيشه.**

أما المشكلات والتحديات التي واجهتني **فقد**:

*** مورست ضدي كل الضغوط النفسية والعائلية وأساليب الإغراء والترهيب منذ اليوم الأول لنزولي مرشحة باسم (الحزب الاشتراكي اليمني) من قبل حزبي المؤتمر والإصلاح لإجباري على الانسحاب:**

- **حزب المؤتمر بواسطة متنفذيه حاول إغرائي بالمال والوظيفة تارة، وتهديدي وتحريض قبيلتي ضدي تارة أخرى.**
- **الإصلاح استخدم الدين ضدّي والتشهير بأخلاقي والدفع بنسائه لحضور أي لقاء نسوي بغرض إفشال اللقاء.. وهذا ما تم حيث كُن أولئك النسوة يأتين معدّات فما إن أبدأ الحديث إلا ويبدأ هجومهن عليَّ: "أنتِ خارجة عن الدين وكافرة وعليك بأن تركبي شنب، ألا تعرفي يا فاضحة النساء بيريم أن الرسول محمد (ص) قال:**

ملعون من ولّى أمره امرأة.. وهل عُدم الرجال في الحزب الاشتراكي؟" وكلام كثير مثل: "ما نفعوش الرجال في مجلس النواب فكيف بش إنتي؟ والأشرف لش هو الانسحاب من الترشيح وخلي الحزب الاشتراكي يرشح رجّال ينفع الحزب وينفع الناس... إلخ.

- **كما تم تكليف نساء الإصلاح والمؤتمر بعقد الندوات التحريضية ضدّي.**
- **تم تحريض قبيلة القحطاني قائلين لهم: إذ عاد أنتو قبائل فعليكم إجبار مكلفكم على الانسحاب من الترشيح ومعاقبتها ورفع دعوى ضد الاشتراكي ومسعد الحدّي.**

وفعلاً قام مشايخ قبيلة القحطاني وضباطهم وموظفوهم بالاتصال بالأستاذ مسعد الحدي وأبلغوه بما هم ناوين عليه إذا لم يعمل على انسحابي من الترشيح فرفض طلبهم. فقاموا بالمجيء إلى عند والدي وعرضوا عليه إما الانسحاب أو قتله وقتلي وقتل طفلتي (3 سنوات) ومن ثم قام محيي الدين القحطاني مدير مكتب محافظ محافظة عمران بالاتصال بي وإعطائي مهلة (4 ساعات) إذا لم أنسحب فسوف ينفذون ما أبلغوا به والدي. ولولا أن الأستاذ مسعد الحدي قام بوضع حراسة مشددة على منزلنا وقام بإبلاغ اللجنة الأصلية والإشرافية والعليا بذلك لحصل لي ما لا يحمد عقباه والحق يقال إن اللجنة العليا وفروعها قامت بالواجب لإيقاف ذلك العمل الإجرامي.

- **تم دفع مجموعة من اللصوص لاقتحام منزلنا ونهبه وانتهاك كرامتي وكرامة أخواتي ولولا يقظة أعضاء الحزب المكلفين بالحراسة الذين ألقوا القبض عليهم لقاموا بما كلفوا به والغريب أن أولئك اللصوص جنود بالأمن والاستخبارات مع أن أهالي مدينة يريم يعرفون أنهم لصوص وقطّاع طرق.**

- **تم تزوير عقد زواج من شخص لا أعرفه إلا عندما اطلعت على اسمه من خلال صورة عقد زواج مرفقة بتهديد اختياري بين الانسحاب من الترشيح، أو الاستدعاء إلى النيابة وإيوائي بيت الطاعة الزوجية بواسطة عقد الزواج.**
- **تم نشر دعاية بأني متزوجة أربعة أزواج عرفياً، كما تم نشر دعاية بأني استلمت مبلغ عشرة آلاف دولار من السفارة الأمريكية والبريطانية وهذه الدعاية كان لها ردُّ فعل سلبي علي. فالمحتاجون من المتعاطفين معي ومع الحزب كانوا يأتون إلي**

طالبين مساعدة مالية وإلا تخلوا عن مناصرتي وآخرون اعتبروا استلامي للمبلغ خيانة للدين والوطن ويجب الوقوف ضدي.

- **تم إصدار بيان باسمى زوراً تضمن انسحابي الأول في 2003/4/23م. ولما تم الرد عليه ببيان من منظمة الحزب بالدائرة (110) وإقامة مسيرة حاشدة حضرها الآلاف وجابت شوارع مدينة يريم تم من خلالها توزيع بيان النفي وقرأته عبر مكبِّرات الصوت.**
- **تم إصدار البيان الثاني باسمي وتوزيعه مساء يوم 2003/4/26م، واستمر توزيعه حتى في طوابير الاقتراع. كما أنزل المؤتمر سبعة مندوبين فوق كل صندوق اقتراع باسم مرشحه وباسم المرشحين المستقلين الذين انسحبوا بمهرجانات جماهيرية كما أنزل الإصلاح في كل صندوق ثلاثة باسم مرشحه واثنين مستقلين كما حصل ذلك عند الفرز، وهذه الغلبة كان لها تأثيرها أثناء التصويت والفرز على النتائج.**

****

****

****

المهنة مدرسة وأعمل أيضاً في الجمعية الشعبية الخيرية التابعة للحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام).

من أبناء محافظة تعز وأعيش في مدينة الحديدة في نطاق الدائرة الانتخابية رقم (164) بدأت الفكرة لدي للترشح للانتخابات النيابية من أيام الانتخابات المحلية ولكن لعدم تحركي في فترة القيد والتسجيل كنت قد صرفت الفكرة عن الدخول في الانتخابات المحلية وخصوصاً أن حزب الإصلاح كان قد دفع بشدة للقيد والتسجيل في تلك الانتخابات ولهذا في الانتخابات النيابية 2003م بدأ الجميع يتحرك في مرحلة القيد والتسجيل ولهذا كان هناك تساؤل لصالح من تشتغل الأستاذة إيمان العزعزي؟ وكان من الأشياء التي خوفتني أن أحد التجار وهو ليس من أبناء الدائرة قام بشراء مسكن داخل الدائرة وبدأ بدفع الناس إلى القيد والتسجيل، حيث إن المقيدين في الدائرة في انتخابات 1997م حوالى 18.000 ناخب وفي هذه الانتخابات وصل عدد المسجلين إلى 40.000 وكان مصدر قلقي أنه كما تعلمون مدينة الحديدة بها خمس دوائر أربع منها مرشحوها تجار ودائرتي فقط هي التي لا ينزل فيها تجار ونزول هذا التاجر يعني أن المرشحين سيكونون معه حتى ينتخبوا كما بقية الدوائر التي بها تجار وذلك نتيجة للحالة المعيشية للمواطنين ولكن هذا التاجر رفض المؤتمر إنزاله باسمه ورفض كمستقل أما المرشح الآخر في الدائرة فهو عضو مجلس سابق والناس قد سئمت منه وهذا جعلني أتشجع أكثر للترشح ولكن قبل يوم واحد من تسليم الملفات إلى اللجنة الأصلية في الدائرة علمت أن مرشح المؤتمر سيكون الشيخ محمد علي مرعي وهو مرشح من قبل رئيس الجمهورية ومع ذلك تقدمت رغم علمي بأن هناك على الأقل 10.000 ناخب مسجل من خارج الدائرة ومن خارج مدينة الحديدة (باجل، اللحية وغيرهما) وكنت قد جهزت 500 توقيع للمركزين رغم أن المطلوب 300 وذلك من باب الاحتياط في حالة إذا طلبوا أكثر لأن القوانين عندنا تتغير بسهولة. قمت بعمل ملف بالثلاث مائة المطلوبين وملف بالخمس مائة احتياطاً وذهبت يوم 25 مارس 2003م إلى اللجنة الأصلية وهو أول يوم في تسجيل المرشحين حتى أكون أول من يسجل للترشح والحصول على رقم 1 في قائمة المرشحين. وحسب النظام ذهبت إلى المجلس المحلي لدفع مبلغ الخمسة الالآف ريال بإزالة الملصقات

الدعائية فلم أجد الموظف المختص لقطع السند وقيل لي إنه سيحضر في الساعة 12 ظهراً. انتظرت حتى حضر في الساعة 12.. قطعت السند واطلعت على بعض السندات التي كان قد قطعها ووجدت قبلي عشرة أي إنني الحادية عشرة وهذا يعني أني سأكون في لائحة الترشيح في موقع متأخر لما وصلت إلى اللجنة الأصلية كان رئيس اللجنة الأصلية شخصاً معروفاً ويشتغل في إطاري لأني أيضاً منسقة في مشروع صحة البنات واستشارية للصندوق الاجتماعي للتنمية وعملي في الجانب الاجتماعي والخيري ومعروفة في المحافظة وعندما وصلت إليه قال لي: عفواً يا أستاذة تقبل كل الترشيحات إلا ترشيحك! قلت له: ليش؟ فقال لأنك باتعملي لنا مشكلات مع المؤتمر إلا إذا كان (الخيل) معك قلت له: للأسف الخيل هرب مني ولم يرض أن أكون معه وقدمت ملفي مستقلة. قلَّب الملف وقال: أين الاستقالة. كان القانون معي أخرجته وقلت له: هل نص القانون على الاستقالة من قبل ذوي المهن التعليمية؟ سكت عن الاستقالة وطلب المزكين فأخرجت ملف المزكين وبعد الاطلاع قال: لا بد الختم من قبل عقال الحارات، سألته من أين أتيت بهذا الكلام؟ فقال: هذا استجد في القانون فقلت: صح يفعل الله ما يشاء والسلطة تفعل ما تشتهي وطبعاً صعب أني أجلس أدور بالناس عند العقال وعندي علم أن العقال سحبوا منهم الختومات قبل ذلك بيوم بحجة تغييرها وأدري أن العاقل سيقول هذا أعرفه وهذا لا أعرفه وبالأخير الختم غير موجود قلت لهم ذلك قالوا: اذهبي إلى المجلس المحلي فقلت لهم: إذا كان ذلك ما سيقوله العاقل فكيف المجلس المحلي وكان المزكون حقي جميعهم من المهمَّشين أي من الأخدام في منطقة غليل ولم يكن أمامي إلا أن أضع ملفي في درج وأنسى الموضوع أو أن أترشح باسم حزب وكان قد عرض علي سابقاً من قبل بعض الأحزاب الترشح باسمهم ما عدا المؤتمر لم يعرض علي الترشح باسمه رغم أني كنت أتمنى أن يعرض علي ذلك. وكان الوحدوي الناصري عرض علي ذلك وسألت هل إذا نزلت باسمه سأكون مرشحة اللقاء المشترك وقد التزموا بذلك لو قبلت وكان سبب رفضي أن الجميع يعرف أني مع المؤتمر ولهذا سأجد معارضة ممن عرفوا أني مؤتمرية وذهبت مع المعارضة. ولجأت إلى الأحزاب الصغيرة وتحديداً إلى ثلاثة أحزاب هي (الجبهة الشعبية، حزب الحق والتصحيح الناصري) وقدمت السيرة الذاتية الخاصة بي إليهم وعندما شاهدت شعاراتهم الانتخابية كان أحدهم شعاره (الحمامة) فقلت هذه سوف تطير من أول يوم وكان أحدهم شعاره الجمل فانشددت لرمز الجمل (لأن شكله قريب من الخيل وأني سأستفيد من هذا الشبه وخصوصاً أن أغلب الناس أميّون ويمكن أن يغلطوا في التفريق بين الجمل والخيل!) أما غير ذلك فحزب التصحيح الناصري غير موجود تنظيماً داخل المحافظة ولا نشاط له، ولا مقر وميزته الوحيدة هي قرب رمزه من رمز المؤتمر

وبالفعل الحزب عمل مذكرة مباشرة إلى اللجنة الأصلية ومن شدة الاستعجال كتبوا رقم الدائرة 184 بدلاً من 164 وقدمت المذكرة بعد تعديلها إلى اللجنة الأصلية وبعد تقليب الأوراق وجد صوري ملثمة فرفض الملف بحجة الصور الملثمة فأوضحت أن القانون لم يشترط صورة كاشفة وعندما لم أستطع إقناعه قمت بالاتصال إلى اللجنة العليا فقامت اللجنة العليا بإعطاء التعليمات إلى رئيس اللجنة الأصلية بقبول الصور الملثمة وموقفي هذا ليس من باب التزمت ولكني أعرف أن نساءً أخريات يرغبن بالترشح ولكن اللثام هو العائق لهن وكان هدفي تسهيل الترشح للأخريات وكسر حاجز الخوف عندهن ورغم أن اللجنة الأصلية بعد تعليمات اللجنة العليا قبلت الملف وأعطتني سند الاستلام والقبول للترشح إلا أني تخوَّفت من أن تغير اللجنة العليا رأيها فقمت بتسليم صور لي كاشفة إضافية وانتشر الخبر بترشحي وباسم حزب التصحيح الناصري وبدأ التساؤل: من أين أتيت بهذا الحزب الذي ليس له أعضاء (قواعد أو كوادر) ولا حضور ولا مقر المهم بعد قبول ترشحي وبرقم 2 في لائحة الترشح لأن الذين قطعوا سند المجلس المحلي لم يتقدموا بعد.. وهكذا بعد القبول بدأت الاتصالات: يا أستاذة أنت اترشحتي أمام مرشح الرئيس، يا أستاذة نحن ممكن نؤذيك، أنت في المؤتمر وممكن نطعن في عضويتك لحزب آخر.. وغيرها من اتصالات التهديد. وجاءتني دعوة من مؤسسة (مدى) في صنعاء لعمل ندوة للمرشحات فقلت فرصة لتغيير جو الانتخابات وللابتعاد في فترة الانسحاب حيث والدعوة ليومي 6 و7 أبريل ومع ذلك جاءني اتصال: يا أستاذة هل ما زلت مصممة على عدم الانسحاب؟ فأجبت بنعم فقالوا لي كنت اختاري دائرة ثانية أنت أمام مرشح الرئيس ولو لم يفز فجميعنا سنخسر وظائفنا ثم طلبوا مني تسليم مفاتيح المكتب حقي في الجمعية الخيرية الشعبية وأرسل أحد أبناء مرشح المؤتمر لاستلام المفاتيح فقلت له: ما دام أنت باتستلم المفاتيح فضروري يشكلوا لجنة جرد لعمل دور استلام وتسليم حتى لا يدعوا أنني مختلسة وفي اليوم نفسه اتصلت بي إحدى الأخوات تبلغني أنهم قالوا عني إني فاتحة بيتي للدعارة وعندما سألتها من قال هذا الكلام فقالت فلانة وتألمت أن من ينشر مثل هذا الكلام امرأة وأني أدخلتها بيتي وأكلت معها عيشاً وملحاً ومع ذلك مش مشكلة كله من أجل الانتخابات والمهم نهاية فترة الترشيح، إن عدد المرشحين أربعة من أحزاب (المؤتمر والتصحيح والإصلاح والجبهة الشعبية).

في يوم 8 أبريل يفترض أن تبدأ فترة الدعاية وقد استغربت أنه حتى يوم 8 لم يتم تقسيم المساحات الدعائية للمرشحين واستمر ذلك إلى يوم 9 أبريل صباحاً علماً بأن الحزب لم يسهم معي بأي شيء لا مالي ولا جهد بشري وطلبت منهم أنهم على الأقل

يجهزون 108 مندوبين على عدد الصناديق في الدائرة فقالوا إن شاء الله وقالوا لم نساعدك لأنه حتى الآن لم نستلم الدعم وكنت قد جهزت ملصقات خاصة بي وعملت عليها اسمي ورمز الجمل ورقم الدائرة وكنت أنتظر ملصقات الحزب فقط لضمها إلى ما قمت بعمله من ملصقات وبدأت بتوزيعها واتصلت بي اللجنة الأصلية تسأل لماذا قمت بأعمال دعائية قبل عمل المربعات المخصصة من قبلهم فقلت لأن فترة الدعاية بدأت ونحن في يوم 9 أبريل وأنتم لم تقسموا المربعات حتى الآن فقال رئيس اللجنة منتظرينك يا أستاذة قلت والأمر مرتبط بي قال نعم وكنت قد قمت بتلصيق لبعض الشعارات النسائية التي أعددتها ومنها (انتخبوا المرأة من أجل مجتمع فاضل) ولا أدري كيف انتشرت تلك الشعارات فقد اتصلوا بي من المحافظة أيش يا أستاذة لو لم تنتخب المرأة لن نكون مجتمعاً فاضلاً يستحسن تكتبي من أجل مجتمع أفضل. وفي اليوم نفسه 9 أبريل الساعة السادسة مساءً جاءني اتصال هاتفي: يا أستاذة يجب أن تحضري الآن إلينا لنتفاهم ما لم فاعلمي أنك منتهية ليس أنتِ فقط ولكن ابنك الصغير الذي يكون عند باب البيت بعد السابعة صباحاً.. ابنتك التي تذهب إلى المدرسة الفلانية ممكن تذهب ولن تعود. وطبعاً تم إيقاف راتبي في التربية بحجة أن ملفي تنقصه بعض الأوراق، عملي في الجمعية الشعبية توقف بحجة انشغالي بالانتخابات وعليه قررت الذهاب إلى الجهة المتصلة وقلت في نفسي: إنني سأحاول إقناعهم أنني مهما كان لا أستطيع منافسة مرشح الرئيس وأنه لا خوف من ترشحي. وبالفعل ذهبت وجلست مع الشخص الذي طلبني وكان الحديث هادئاً في البداية وحاولت إقناعه ولكنه أصر على ضرورة انسحابي فقلت: إنني لن أنسحب وإنني مرشحة حزب ومذكرة الترشح تنص على عدم انسحابي إلا بمذكرة رسمية منه فقال يا أستاذة لازم تنسحبي لأنك لا تعلمين ماذا سيحدث لو لم تخرجي معي للانسحاب الآن وبالفعل أثناء حديثه معي كان هاتفه يرن.. المكتب والسيار وهو يرد: لا تستعجلوا الأستاذة باتوافق انتظروا هي على وشك الاقتناع. فقلت أيش يعني الديمقراطية والانتخابات وحقوق المواطنة كل هذا وهم وتكذبون به على الناس فقال يا أستاذة ما فيش داعي للمداخلات وهذا الكلام كله وما فيش داعي تعرضين نفسك وأطفالك للخطر، أنت ما تعرفيش أيش ممكن يفعلوا، حتى الناس المناصرين لي أيضاً تم تهديدهم وكانوا يقولون لي: لن تلاقي من هذا الموضوع إلا وجع الرأس.. المهم كانت الساعة حينها الثامنة والربع مساءً فقلت في نفسي: لو خرجت الآن معه لن نجد اللجنة الأصلية بالتأكيد فعملهم حتى الساعة السادسة فقط ثانياً أني مرشحة حزب ولا يقبل انسحابي إلا بمذكرة من الحزب ثالثاً فترة الانسحاب قد انتهت ولا تقبل الانسحابات إلا في فترة الانسحاب فقط. وخرجت مع هذا الشخص، والغريب أني وجدت اللجنة الأصلية ما زالت موجودة فقلت

على شان كذا لم تعمل المربعات حتى الآن. قالوا بالضبط. مع ذلك حاولت تنبيه اللجنة إلى أن انسحاب مرشح الحزب لا يتم إلا بمذكرة رسمية فقالوا ما لكش دخل فقلت فترة الانسحاب انتهت، قالوا ما لكش دخل فعرفت أنها كلمة السر بينهم الظاهر. أعطوني مذكرة الانسحاب قمت بتعبئتها وأرَّختها 9 أبريل فقالوا أرخيها 7 أبريل رفضت فقاموا بتعديل التاريخ بأنفسهم فسألت لمصلحة من هذا التزوير فقالوا لصالح (يعني الرئيس) والمرشح مرشح عمنا، وطلبوا مني البصمة للانسحاب حتى دون التبين من شخصيتي وبدأ الحزب بالاعتراض على الانسحاب وعدم سلامته وبرفض الانسحاب واستمر هذا الكلام حتى تاريخ 21 أبريل واتصل الحزب يبلغني بأنهم استطاعوا إعادة ترشحي مرة أخرى.. تساءلت كيف فقالوا: إنه في دائرة بباجل لا يوجد بها أمام مرشح المؤتمر سوى مرشح التصحيح وقد قمنا بتهديد قيادة المحافظة بأنه إذا لم ترجعوا مرشحتنا في الدائرة 164 فسوف ننسحب من الدائرة في باجل وستغلق الدائرة وتؤجل الانتخابات بها مما جعلهم يوافقون على عودة ترشحك في باجل. ولم يبق على الانتخاب سوى خمسة أيام وقد نسي الناس موضوع ترشحي ولا يوجد وقت كافٍ للحركة والدعاية في أوساط الناس واعتذرت عن المواصلة وقلت: أشرف لي الانسحاب على النزول في وقت ضائع دون فرصة حقيقية وهذا ما كان.

وشكراً على استماعكم لي.

****

****

***

التجربة الشخصية للمرشحة سامية حسين ناصر بامرحول
عن الدائرة (**27**) مديرية الشيخ عثمان

تجربتي الشخصية للترشيح في البرلمان عام 2003م:

في البدء أتقدم بالشكر والتقدير للأخت رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان على هذه الجهود الطيبة والعاملات معها بدعوتهن لنا لحضور مثل هذه اللقاءات التشاورية للاطلاع على تجاربنا الشخصية للترشيح في برلمان 2003م والإعداد والتحضير للانتخابات البرلمانية القادمة 2009م. وهذا خير دليل على الاهتمام بالمرأة اليمنية ومشاركتها في الحياة السياسية والعامة الذي أثبت لنا التاريخ اليمني بأن المرأة لا تقل شأناً أو قدراً عن أخيها الرجل ولنا في الملكة (بلقيس) والملكة (أروى بنت أحمد الصليحي) خير مثال.

إنني ومن خلال ورقتي هذه التي سأضع لكم تجربتي ومعاناتي على سطورها المتواضعة وبكل صدق وأمانة فإني سوف أتطرق لكم في مقدمة بسيطة عن تجربتي في العمل بالمجلس المحلي.

التجربة الأولى في الانتخابات للمجالس المحلية عام 2003م في مديرية الشيخ عثمان:

مثل خوضي للانتخابات البرلمانية 2003م كنت قد ترشحت باسم المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات المحلية وكان عدد المرشحين في الدائرة 26 سابقاً مركز (ج) سابقاً (10 مرشحين) أحزاباً ومستقلين.. خضت التجربة لأول مرة وحققت المركز الأول من بين المرشحين في المركز. وبعد نجاحي هذا لم تحظ المرأة من عدد 4 نساء في المديرية حتى على لجنة واحدة من اللجان أو الهيئة الإدارية للمجلس في المديرية وهذا تهميش لدور المرأة من قبل الأحزاب وهذه هي البداية. طبعاً عملت لجنة الشؤون الاجتماعية للمجلس المحلي في المديرية مدة عام و10 أشهر نائبة لرئيس اللجنة وكان العمل فيما يخص الأكثر من القضايا الاجتماعية وحل المشكلات والخلافات لماذا فقط العمل على هذا النمط، مع أن هناك الكثير من القضايا الهامة والاحتياجات للمواطن مثل مسألة توظيف الخريجين من أبناء المديرية حسب الأولوية وكذا الوقوف حول مسألة التخطيط للمناطق الشعبية إلى جانب مسألة النظافة للمديرية والإنارة وتقوية المياه والكهرباء في بعض

مناطق الضعف وإدخال شبكة الصرف الصحي للمناطق المحرومة، وهناك الكثير والكثير من الاحتياجات التي بإمكان المجلس المحلي في المديرية أن يتبناها. ولكن كان هناك تجاهل في التعامل مع هذه القضايا.. كل الأمور تدور بين القيادات فقط.

شعرت بالإحباط وخيبة الأمل ماذا نقول لمن أعطونا أصواتهم؟ ماذا نقول لمن منحونا ثقتهم؟ إنني لا أستطيع مواصلة المشوار على هذا النحو، فتقدمت بالاستقالة في اجتماع المجلس المحلي للمديرية المنعقد يوم 20 يناير 2003م وكانت الاستقالة مع توضيح السبب فيها وهي أنني سأتقدم بالترشيح في الانتخابات البرلمانية القادمة وحصلت على المصادقة من أغلب الأعضاء أي مصادقة 20 عضواً من واقع 26 عضواً مع أن عضوين غائبان و4 أعضاء معترضون. المهم حمدت الله سبحانه وتعالى على هذا الانتصار العظيم والذي من خلاله استطعت التهيئة لخوض الانتخابات البرلمانية 2003م.

تقديم الطلب لقيادة المؤتمر في الدائرة 27 مديرية الشيخ عثمان:

تقدمت بطلب لرئيس المؤتمر عبر مسؤولة القطاع النسوي للمؤتمر في المديرية وبعد تدوين الملاحظة من قبلها (ملاحظة غير مجدية ومفيدة) وهذا يوضح تعامل مسؤولة القطاع وهي امرأة.. إنها ضد رغبة امرأة مثلها مما يدل على أن النساء أيضاً ضد النساء. كانت الملاحظة لا تشجع، المرأة الموجودة في مواقع القرار دائماً ما تفيد ولا تشجع امرأة مثلها لا حول لها ولا قوة. المهم قمت بتسليم الطلب إلى يد رئيس المؤتمر فلم يرد لا بلا ولا بنعم والموضوع بقي معلقاً وهذا بحد ذاته تهميش مقصود منه عرقلتي عن دخول الانتخابات.

اتخاذ القرار للدخول في الانتخابات مرشحة مستقلة:

بعد ما سبق ذكره من الطبيعي جداً أن أقرر الدخول مرشحة مستقلة وفعلاً قمت بجمع توقيعات التزكية وصور من بطائق القيد والتسجيل من حوالى 1400 مركز من جميع مراكز الدائرة وظهرت هذه المهمة إلا أننا فوجئنا يوم فتح باب الترشيح أن المرشح المستقل عليه أن يأخذ استمارات من اللجنة الأصلية ويتجه إلى محكمة التوثيق ويحضر معه 300 مزكٍّ إلى عند قاضي التوثيق وفعلاً أول يوم من فتح باب الترشيح اتجهنا إلى قاضي التوثيق نحن والمزكون وكان عدد المزكين أكثر من العدد المطلوب حتى إنه عندما وصل العدد 360 مزكّياً ومزكية قمت وأشعرت المزكين الآخرين أن العدد اكتمل وأكثر. طبعاً كانت هناك صعوبة وهي أنه عندما يكون المزكُّون من الأسر المحافظة فصعب جداً

أن يذهبوا معنا إلى المحكمة ولكن المواطن كان متفهماً جداً ومتعاطفاً معي في هذه المسألة. كذلك مسألة النقل لهم إلى المحكمة كلفت مبالغ وهذه أيضاً فيها صعوبة لمرشح ظروفه المادية صعبة ودون أي دعم مادي من أي منهم ولكن العون كان من الله سبحانه وتعالى. تجاوزت هذه المرحلة بنجاح وبعد الانتهاء من التزكية والتعميد عليها من محكمة التوثيق توجهت إلى المحكمة الابتدائية للتعميد من قبل رئيس المحكمة في المديرية وبعدها إلى اللجنة الأصلية للترشيح وقمت بهذه المسألة ووقع اختياري على الرمز المتواضع الذي اخترته وهو رمز (الفانوس).

الحملة الانتخابية وما رافقها من مشكلات وعرقلة:

الحملة الانتخابية لي كمرشحة مستقلة كانت ضعيفة جداً من حيث إنني لم أقم أي مهرجان ولا أي دعاية عبر الأصدقاء أو حتى الهتافات في الشوارع كل هذه الأمور لم أقم بها، واكتفيت فقط بتلصيق الملصقات والصور المتواضعة والقليلة العدد،وكنت أقوم بالنزول المستمر إلى معظم الأسر في المديرية مع العلم أنني معروفة للأغلبية من خلال عملي المستمر في أغلب القضايا في المجلس المحلي والجمعية وهذا ساعدني كثيراً على خلق علاقات طيبة بالكثير من الناخبين في المديرية ومن ساعد الناس ساعدوه وهذا مسلَّم به.

وقد واجهت الكثير وعانيت الأكثر من الصعوبات والمشكلات مثل:

1. **تمزيق الصور وتلصيق صور بعض المرشحين الآخرين.**
2. **تهديد وضرب بعض ممن يقومون بمساعدتي في العمل الدعائي.**
3. **وضع السُّكَّر في ماكينة السيارة التي كانت تنقلني في مشاويري مما أدى إلى توقف السيارة وهي ملك أخ لي في المنطقة لا أعطيه إلا قيمة البترول فقط مع أن ظروفه المادية صعبة وعنده أسرة لا يوجد لديهم مصدر رزق سوى من هذه السيارة وإلى حد الآن وهي جاثمة دون حركة.**
4. **الرقابة والملاحقة لي في تحركاتي من قبل مدير أمن المنطقة وأعوانه.**
5. **خلق الفتن والتحرشات لبعض من يعملون معي من الشباب.**
6. **التهديدات المستمرة عبر أعوان بعض المرشحين وبالذات مرشح الحزب الحاكم (المؤتمر).**

7. **خلق الإشاعات والبلبلة بين أوساط الناخبين بأن (الفانوس) قد انسحب مقابل مبالغ وأن (الفانوس) قد باع الناس وهذا الحال استمر إلى قبل يوم الاقتراع بساعات.**

8. **إرسال الوساطات من التجار وضعفاء النفوس.**

9. **ضخامة المبالغ المادية بيد مرشح حزب المؤتمر وكذا مرشح آخر مستقل (تاجر) وشراء الذمم بالفلوس.**

10. **التهديد من قبل أعوان مرشح المؤتمر لبعض الناخبين بإنهم سيقومون بسحب دفاتر الإعانات الشهرية على الفقراء والأرامل والمعوقين.**

11. **تواطؤ بعض العاملين في اللجان الانتخابية من بعض الأحزاب مقابل مبالغ وترقيات وغيره.**

12. **تجنيد جميع مراكز الأمن بما فيهم القيادات للعمل مع مرشح الحزب الحاكم فقط.**

13. **كثرة السخرية والاستفزازات من بعض القيادات والعاملين في مرافق المديرية لصالح المرشح الموالي والمناصر له.**

14. **توزيع المبالغ لبعض الأسر وكذا بعض المواد الغذائية من المرشحين التجار ومرشح المؤتمر.**

15. **تسخير الإمكانيات من قيادة المحافظة لبعض المرشحين التجار ومرشح المؤتمر للقيام بأعمال خدماتية في المديرية حتى يتمكنوا من خلق دعاية انتخابية قوية لهم.**

16. **التربّص والتجسّس حول أموري الخاصة من أجل حصولهم على نقطة يحاولون إذلالي بها.**

الخلاصة:

مما تقدم أود أن أوضح في ورقتي المتواضعة هذه أن الإرادة كانت قوية وصلبة جداً على الرغم من أنني امرأة فقيرة ولكني تحليت بالصبر والثقة بالنفس رغم كل العراقيل وهذا من أجل أن أثبت لكم بأن هذه المرأة الفقيرة، حسب قول بعض القيادات في المحافظة (سامية) لا يمكن لها خوض المنافسة في الانتخابات لأنها فقيرة لا تملك سوى صندقة من الخشب والزنج ودون كهرباء ولا تتوافر لديها حتى قيمة حبة (قات) تكافئ بها

أي أحد يعمل معها وهذا صحيح ولكن هذا هو وضعي وهذا هو حالي وأنا مؤمنة بما حكم به الله سبحانه وتعالى لي في الدنيا. إن إرادتي وقناعتي الشخصية القوية جعلتني أخوض هذه الانتخابات مع عدد ليس بالقليل حيث كان عدد المرشحين في الدائرة (27) الشيخ عثمان 8 مرشحين وأنا رقم 9. إنها حرب شديدة من جميع الاتجاهات إلا أن غلطتي الوحيدة هي أنني دخلت الانتخابات دون مراقبين لأني كنت أعتقد إن الرقابة ستكون عادلة كونها كانت من مختلف الأحزاب ولكن كان العكس كانت الفلوس والوعود لضعفاء النفوس مكسباً وهذا صحيح إن موسم الانتخابات بمثابة مكسب للمأجورين والخونة. وفوق هذا وذاك يقول المثل الشعبي (صاحب الكيد والحيل يقص جناحه) ونفهم من ذلك أن الفلوس لا تصنع النجاح للمرشح مهما كان وفي أي حال من الأحوال.. أين الديمقراطية؟ أين الصدق والأمانة؟ أين النزاهة؟ كل هذه الكلمات والمعاني مفقوده تماماً إلا أن كل ما تقدم وكان في الانتخابات البرلمانية 2003م لا يمنع عني الصمت أو الركود أو الخروج عن هذا الطريق بل سنظهر (الفانوس) في كل موسم انتخابي لكي يعاود ويستأنف نشاطه في المنافسة الشريفة وكلما انطفأ (الفانوس) أقوم بإشعاله مرة ثانية دوماً وطالما كتبت الحياة لـ(الفانوس) سيظل ينافس إلى أن يوافيه الأجل. إنها معركة تجلت وظهرت بوضوح وكشفت النقاب عن كثير من الأمور المعتمة والنوايا الحسنة.

وفي الختام أقول وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه الخير والصلاح لقضايا المواطن في هذا الوطن الغالي، وأتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساندني وأسهم معي في حملتي الانتخابية أو ساهم وأولهم الأخت فوزية حسن وإلى جميع أولادي الشباب الذين تحملوا كل المشكلات من أختهم سامية.

التجربة الشخصية للمرشحة فــائــزة يسلــم
عن الدائرة (**76**) محافظة لحــج

شاركت وبفعالية في عدد من اللجان الأصلية والفرعية رئيسة لجنة نسائية ولي إسهامات كثيرة من خلال المشاركة في الانتخابات البرلمانية أو انتخابات المجالس المحلية وذلك منذ عام 1993م في عهد الوحدة اليمنية المباركة بحكم عملي مديرة ثانوية الجدل وكذا رئيسة القطاع النسائي في محافظة ردمان وأحظى باحترام وتقدير بين أوساط النساء في الدائرة 76 وبين عضوات المؤتمر الشعبي العام قيادة وقواعد.

وبالنسبة للترشيح تعد هذه التجربة الأولى حيث دفع بي كثير من النساء لخوض الانتخابات البرلمانية وتقدمت إلى رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في محافظة لحج وكذلك إلى رئيس اللجنة الانتخابية في المحافظة لطلب ترشيحي ممثلة للمؤتمر الشعبي العام في الدائرة 76 حيث شجعني في ذلك الغالبية العظمى من أبناء (ردفان) الخيرين وأفاجأ من القيادة بالتجاهل لنشاطنا ودور النساء ورفض طلبي.

لذلك تقدمت إلى اللجنة الأساسية مرشحة مستقلة وقد استكملت كل شروط الترشيح المطلوبة ولكن تم عرقلة الترشيح أيضاً وعدم قبوله. وكنت أتمنى أن لا تكون نظرة حزبنا الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) ضيقة تجاه المرأة حيث لم يعط نسبة من مرشحيه من القيادات النسائية المؤتمرية تشجيعاً للمرأة وتحفيزاً لدورها وإسهاماتها الفاعلة في التنمية الشاملة وفي مختلف مجالات الحياة، وكتفى بإنزال مرشحي المؤتمر الشعبي العام رجالاً، ومركزياً أيضاً دون الرجوع إلى الممارسة الديمقراطية الحقة.

كذلك يتحمل جزءاً من المسؤولية في ما تعرضت له وكثير من النساء اللواتي تقدمن للترشيح. كما أن ضعف آلية أداء المنظمات النسائية أدى إلى قصور مساندتها في تفعيل دور المرأة للوصول إلى البرلمان مثل الاتحاد العام لنساء اليمن أو القطاع النسائي للمؤتمر الشعبي العام واللجنة الوطنية للمرأة حيث تعرضت كل امرأة قدمت نفسها للترشيح لعدد من الضغوط والانتكاسات ولم تقم المنظمات النسائية بالدفاع عن المرأة وقضايا المرأة في مجتمعنا اليمني.

كما أن قيادتنا السياسية والحكومة لم تشجع وتدعم القضايا النسائية ولم تدفع بها للمشاركة السياسية في تحديد مقاعد خاصة للنساء بما لا يقل عن 10% من أعضاء مجلس النواب، وإشراكها في التنافس الشريف بين النساء والرجال.

أما بالنسبة للأسباب التي عرقلت ترشيحي كمستقلة فقد وجه مدير عام مديرية الملاح مدير مكتب التربية بالمديرية بتعيين مديراً لثانوية الجدل بديلاً عني، الأمر الذي دفع بمدير مكتب التربية بالمديرية لعدم قبول استقالتي وهي بمثابة ضغوط تمارس من أجل انسحابي من الترشيح علماً بأني قد استكملت كل شروط الترشيح المتمثلة بالتزكية وتعميدها وتجهيز الملف وقد قمت بتعبئة استمارة طلب الترشيح واخترت الرمز الانتخابي (الشمعة). وأفاجأ بأن اللجنة الأساسية في المحافظة ترفض ولا تقبل الترشيح دون أي مبرر يذكر، وأظن أنها تعرضت لضغوط أيضاً من قبل قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة كوني أشكل خطراً على مرشحها.

وبالرغم من كل ما تعرضت له من ضغوط وعدم قبول طلب ترشيحي إلا أني دفعت أيضاً بالمرأة في الدائرة 76 للمشاركة في الانتخابات البرلمانية وأخذ حقوقها الدستورية في حق الانتخابات وحث النساء للتوجه إلى صناديق الاقتراع يوم 27 أبريل للإدلاء بأصواتهن لصالح مرشح المؤتمر الشعبي العام كونه شاباً مثقفاً وعلى خلق.

وفعلاً أثبتت المرأة في (ردفان) أنها قادرة على العطاء وبفعالية حتى وإن كانت نظرة المجتمع اليمني قاصرة تجاه المرأة ولم تحظ بأي رعاية أو اهتمام من القيادة السياسية حيث تعرضت أكثر من 30 امرأة للضغوط كما أعلم، بالرغم من أن لدينا الكفاءة والقدره على العمل والعطاء وتمثيل شعبنا في البرلمان خير تمثيل.

****

****

***

التجربة الشخصية للمرشحة محفــوظـة علـي إبـراهيــم
عن الدائرة (**236**) محافظة المحويت

أولاً أسباب تقدمي للترشيح:

بناءً على دعوة رئيس الجمهورية وحرصه على أن يكون للمرأة دور بارز في المشاركة السياسية وكذا بعد سماع حرص القيادة السياسية على إدخال المرأة إلى عضوية مجلس النواب تقدمت بطلب ترشيحي لعضوية مجلس النواب دون دعم من أي جهة وتم الإنفاق على دعايتي الانتخابية من جيبي الخاص.

ثانياً المفاجآت التي تعرضت لها أثناء دخولي العملية الديمقراطية:

1. **وجدت نفسي أواجه الدولة بكل أجهزتها وإمكانياتها ولم أواجه المنافس المرشح لحزب وإنما كأنه مرشح لدولة.**
2. **إضافة إلى أن المرشح المنافس محمد بكير يعد بكل جدارة أستاذاً في فن التزوير من خلال الآتي:**

- **بدأ عملية التزوير في مرحلة مبكرة منذ القيد والتسجيل حيث ملأ كشوفات الناخبين بصغار السن (لدى منتدى الشقائق بطاقات صغار السن التي اعتمد عليها المرشح) ناهيكم أن عدد المسجلين في المراكز قد تجاوز عدد السكان مع أن عدد سكان المركزين (ب، ج) لا يتجاوز خمسة آلاف نسمة بمن فيهم صغار السن والمواليد وعند التأمل في سجلِّ الناخبين نجد عدد الناخبين (16.088) للمركزين مع الذين هم أقل من ثماني عشرة سنة.. من أين أتوا بهذا العدد؟**
- **فوجئنا مع جموع الناخبين وكذا اللجان الحكومية أن عملية الاقتراع قد تمت ليلاً وملئت الصناديق ببطائق الاقتراع لصالحه وشمعت الصناديق في الساعة التاسعة من صباح يوم الاقتراع مهدداً بذلك حق الناخب في اختيار من يريد وسالباً لحق اللجان الحكومية من ممارسة عملها ولدينا من الأدلة والمحاضر الرسمية ما يثبت ذلك. لم يكتفِ بذلك وإنما أثناء عملية التجميع النهائي للأصوات أسقطوا عني أكثر من ألفي صوت ويتضح ذلك من خلال المحضر النهائي والموجود صورة منه؟**

- بعض المراكز التي كانت هيمنتهم عليها قليلة حصلت فيها على اثني عشر ألف صوت.

الصعوبات التي قابلتنا؟

قابلتنا صعوبات من بداية عملية القيد والتسجيل ونلخصها بما يأتي:

1- من قبل المعرّفين وعقال الحارات.

2- أثناء عملية الترشيح طُلب منا مبلغ وقدره خمسة وعشرون ألف ريال للمجلس المحلي.

3- طلبت مني تزكية من تسعة مراكز أكثر من نصف العدد.

4- تباعد المراكز عن بعضها حيث نواصل السير على الأقدام إلى كل عزلة وقرية.

5- قيام المشايخ بتحريض العزّل والفقراء ومنعهم من تزكيتي.

وفي الأخير، أجد نفسي قد خضت معركة غير متكافئة، واستخدمت ضدي كل أسلحة التزوير والضغط والإرهاب خرجت على إثرها بخسارة فادحة تعدَّت خمسة ملايين ريال كان آخرها ما دفع للمحكمة العليا لقبول طعني في نتيجة الاقتراع والفرز؛ غير أن المأساة الكبرى هي ظلمي وعدم إنصافي ممن قصدت بابهم وسلكت طريقهم وهم رجال القضاء فقد أرفقت في طعني الأدلة الواضحة وضوح الشمس في كبد السماء على زور وبطلان الاقتراع في دائرتي، ولكنهم أصدروا قرارهم بالرضا عن ما فعله المطعون فيه بحجة الاتصال الذي جرى لهم. وقد أسرعت بالذهاب إلى المحكمة العليا للطعن ومعي الدليل القاطع على صحة ما أقول لكن مع الأسف قبلوا الطعن فقط لكي يحصلوا على الخمسين الألف وهذا ما كان يهم القضاة قبل النظر في أي شيء.

****

****

****

التجربة الشخصية للمرشحة نـدى علي بن علـي المقطـري
عن الدائرة (**27**) الشيـخ عثمـان

المرأة في المجتمع اليمني:

تمثل المرأة نصف المجتمع وتكاد أن تكون هي المسؤولة عن المجتمع كله فهي الأم والمربية التي تنشئ الأجيال وتعلمهم وتربيهم وتغرس في نفوسهم قيم الخير والوفاء ومكارم الأخلاق، لذلك فإن هذا الدور الأساسي للمرأة الذي انحصر داخل المنزل أو في إطار العمل، ينبغي أن يتسع وينفتح ليشمل المجتمع كله وهذا لا يأتي أو يتحقق إلا من خلال مشاركتها في الحياة السياسية العامة وهذا الأمر ليس جديداً ففي التاريخ صفحات مشرقة متلألئة بما سطر فيها من فخر للمرأة المسلمة في ميادين العمل والرأي والأدب والتوجيه والتربية.

فمنذ أم المؤمنين السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها التي وقفت مع الرسول في أحرج أوقاته وآمنت به وآزرته طوال حياتها بما لها وعطفها ورأيها، وحتى أم المؤمنين عائشة التي ملأت حياة المسلمين علماً ورواية وشاركت في الأحداث برأيها وجهادها وضربت المثل الأعلى لنساء الدنيا في ما يمكن أن تقوم به المرأة. وبالعودة إلى تاريخنا اليمني العظيم الذي شهد نماذج عظيمة فقد كانت الملكة بلقيس نموذجاً للمرأة الحاكمة في دولة سبأ في تاريخ اليمن القديم، وفي ظل الإسلام ظهرت الملكة أروى بنت أحمد الصليحي التي حكمت اليمن واستطاعت أن توحد اليمن في ظل الدولة الصليحية.

إن مشاركة المرأة اليمنية اليوم في الحياة السياسية هي استمرار لذلك الدور التاريخي، وهو تعبير أعلن عن الديمقراطية الحقيقية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المشاركة في الحياة السياسية بصورة متساوية.

لقد كان الحديث عن حقوق المرأة واحداً من المسائل الرئيسة في مشروع النهضة العربية، فمنذ أن أعلن قاسم أمين الدعوة إلى (تحرير المرأة) ما يزال الحديث عن حقوق المرأة مستمراً إلى اليوم. حقاً إن عدداً من الحقوق قد أنجزت فالمرأة أصبحت اليوم متعلمة وعاملة وهي تنافس الرجل في كثير من المهارات وها نحن الآن نشارك في الحياة السياسية وهو الحق الذي لم يستطع بعض الجهلاء أن يقبل به لتطوير الديمقراطية في بلادنا وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ليؤكد أهمية هذا الدور للمرأة وضرورة

امتلاكه من أجل أن تسير العملية الديمقراطية برجلين اثنتين ولا تكون عرجاء فالبرلمان ليس مجلساً للرجال وحسب ولكنه لكل المجتمع أي الرجل والمرأة.

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية يعني إعلان صوت المرأة والدفاع عن حقوقها، ولن يؤثر هذا الدور الجديد على واجبات المرأة تجاه أسرتها وأطفالها بل إنه سيزيد من إحساسها بالمسؤولية.

نحو مشاركة فاعلة للمرأة في الحياة النيابية والسياسية

أ) تقييم ومراجعة لتجربتي البرلمانية:

لقد كان لي الشرف في تمثيل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في الانتخابات النيابية الذي أعطاني ثقة كاملة بأني سأعمل دون كلل وملل في مواجهة هذا المحك العظيم لكن للأسف الشديد وأقولها بكل أمانة تجربتي الشخصية ناجحة جداً ولكن لاحظت أخيراً أنني اتخذت كشكل للديمقراطية أي ديكوراً فقط دون أي مساعدات ودون أي تشجيع سواء كان مادياً أو معنوياً ولكني خضتها بكل أمانة وشجاعة، وسعدت باختياري لهذه المهمة الوطنية الجسيمة وللثقة التي منحت لي من التنظيم بل إني شعرت بأنني قد كلفت بحمل أمانة كبيرة وحاولت لوحدي وبكل الجهود التي بذلتها أن أكون في مستوى الوفاء.

كانت تجربة العمل في هذه الدورة الانتخابية مدرسة مفيدة لي استفدت منها كثيراً واكتسبت خبرة وتجربة ربما كانت بتراكم السنوات. وقد استطعت بتعاون بعض الرفاق القلة جداً في التنظيم اكتساب الخبرة وتعلم التجربة وأرجو أن يكون تقييم عملي إيجابياً بغض النظر عن النتيجة.

أجد من الواجب علي عقب هذه المشاركة في العمل التنظيمي والتجربة الانتخابية أن أضع بعض الأفكار التقويمية التي تحتاج للمناقشة للاستفادة من نتائج التجربة ولكي نتعلم من الخطأ والقصور قبل أن نعتز بالنجاح والصواب.

ب) تقييم المشاركة السياسية للمرأة:

لقد اعتقدت في البداية أن التنظيم يقدر الصعوبات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تواجهها المرأة في مجال المشاركة للمرأة أي إن التنظيم كان واجباً عليه أن يراعي هذه المسالة ويأخذها بعين الاعتبار ولكني اصطدمت بهذا الواقع ولم أستسلم فحاولت أن أثبت لنفسي وللتنظيم وللعالم أني قادرة على مواجهة الكثير والكثير بإرادة وعزم.

من المعروف أن هذه المشاركة مرفوضة من قبل غالبية المجتمع اليمني لأننا نعيش في وسط غير مثقف، ولا يعطي للمرأة حقها وأن كانوا يدعون الثقافة وينادون بحق المرأة وبحق مشاركتها ولكن للأسف هذا كلام على ورق يسقط أمام امتحان الواقع والممارسة، ولا وجود للمرأة حتى في إطار الأحزاب والقوى السياسية والمرأة التي تغامر للدخول إلى هذا المجال إنما تغامر بالسير فوق حقل من الألغام. وكنت أتوقع أن يكون التنظيم بما يملك من خبرة وتاريخ سياسي ومعرفة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية وخصوصية وضع المرأة سوف يبذل جهداً مضاعفاً للعمل معي كي نخوض سوية هذه التجربة التي تمثل معاني وقيماً كثيرة في تجربتنا الديمقراطية.

عملت في هذه الدائرة لوحدي، لا يوجد في منطقتي وهي منطقة الشيخ عثمان مقر للتنظيم ولا قاعدة أساسية في هذه المنطقة. نزلت لوحدي وبجهود فردية لألتقي ببعض الناس وأشير هنا إلى أنني كنت ألتقي ببعض رفاقي في منطقة المعلا.. تصوَّروا المشقة التي عانيت منها بالإضافة إلى كل هذه المصاعب أشير أيضاً إلى أن تجربتي السياسية محدودة نظراً لصغر سني لكني فوجئت بأني تركت وحيدة وسط معركة كبيرة حشدت لها الأحزاب الأخرى كل إمكانياتها وجنَّدت لها من الخبرات والمعاونين أعداداً كبيرة ولا أتحدث عن الأموال التي بذلت والتحالفات التي أبرمت من أجل إنجاح هذا المرشح أو ذاك.

وعلى الرغم من هذا الدعم الغائب أو الضئيل الذي حصلت عليه وأنا لا أتحدث هنا عن المال ولكن أتحدث عن خبرة الرجال، إلا أنني بذلت كل إمكانياتي وجندت أفراد أسرتي وما لدي من صديقات وأقارب من أجل أن أكون في مستوى الرهان وأظن أن مستوى المنافسة الذي حققته يمكن أن يبين ذلك بوضوح.

ج) الحملـــة الإعلاميـــة:

كان ترشيحي متأخراً أي في نهاية شهر مارس 2003م وظهرت الآثار السلبية لهذا التأخر في الترشيح حيث كان بإمكاني التحضير في وقت مبكر للحملة الانتخابية منذ الإعداد والتسجيل للبطاقات الانتخابية وزاد من تعقيد المشكلة تأخر الحملة الإعلامية، فالصور لم تصل إلا في وقت متأخر جداً، كما أن الرفاق في التنظيم لم يبذلوا جهوداً كافية للإعلان عن التنظيم وبرنامجه الانتخابي والتعريف به في أوساط الناس وأشير على نحو خاص إلى أن غياب شخصيات قيادية ناصرية في عدن أو عدم ذكرها قد انعكس بصورة سلبية على استجابة المواطنين للتنظيم وبرنامجه، فالمراهنة على ذكرى الرئيس جمال عبد الناصر على الرغم من أهميتها إلا أنها ليست كافية فالنسبة الغالبة من الناخبين هم من الشباب الذين للأسف لا يعرفون شيئاً كثيراً عن تاريخ الزعيم عبد الناصر.

د) انكسار الحركة القومية وآثار حرب العراق:

جاءت الانتخابات في ظل آثار الحرب على العراق وما نجم عنها من اهتزاز الفكر القومي العربي والشعور العام بهزيمته، وقد كان لهذه الحرب أثرها على الموقف الشعبي العام من الفكر القومي الناصري والبعثي.

هـ) غياب الخبرة السياسية والمعرفة التنظيمية:

وذلك لدى كثير من العاملين في لجان الدعاية والحث أو في لجان تسيير الانتخابات ومراقبتها من الرفاق المنتمين للتنظيم، فقد لاحظت أن كثيراً منهم يعملون بأسلوب الهواة وقد تفاجأت بهذا الوضع حيث ينبغي أن يكون هناك طاقم من المحترفين الذين يعملون في هذا المجال، لا سيما في الدائرة التي أمثلها نظراً لخصوصية التجربة السياسية للمرأة كما أشرت سابقاً.

و) القضـايـا الماليـة:

لقد لاحظت من خلال هذه التجربة أن هناك من يهتم بالمكاسب المادية أكثر من اهتمامه بالقضايا المبدئية، وهذا شيء مؤسف لكن له ما يبرره من الأسباب نتيجة الظروف المادية المتدنية، أصبحنا نلهث وراء المادة ونسينا قيماً ومبادئ راسخة.

لعلكم تدركون أنني عانيت من هذه الأوضاع التي عكست نفسها على الحملة الإعلامية الدعائية الخاصة بي فقد تغيب كثيرون وظهر كثير من القصور في الإعداد والتنظيم والمتابعة. ونظراً لأنني غريبة عن هذه الأجواء فقد استغل بعضهم هذا الأمر وكان الأداء بشكل عام متدنياً.

في يوم المهرجان الخطابي الذي حددته في الساعة الرابعة عصراً وقمت بالإعداد له وبذلت جهداً كبيراً ولكن للأسف منهم من حاول أن يستفزني وحاولوا أن يؤخروا موعد

مهرجاني حتى الساعة الخامسة والنصف عصراً وكان مهرجاني نصف ساعة فقط، ووافروا لي الكراسي في الساعة الخامسة بعد أن أشعرت بعض الصديقات والنساء أن موعد مهرجاني في الساعة الرابعة عصراً وجاء بعضهم إلى مكان المهرجان وغادروا المكان.

بكل مرارة وصراحة أقول: إن هناك أشخاصاً من التنظيم نفسه قاموا بمعاكستي لكوني امرأة.

وفي الأخير أقول إن مراجعة نقدية وتقييمية لتجربة المشاركة في الانتخابات مسألة مهمة للعمل المستقبلي وأخذ العبر من هذه التجربة وفي اعتقادي الشخصي وأنا امرأة رشحت للبرلمان لعام 2003م ولكن لم يسعفني الحظ في أن أنال هذه المرتبة يجب أن نعمل على بعض التوصيات لكي ندفع بالمرأة إلى المجلس النيابي القادم 2009م وهي كالتالي:

1. **يجب عقد مؤتمر وطني لدعم المرأة والمؤسسات المدنية كافة.**
2. **تدشين حملة تثقيفية بين أوساط النساء وعامة أفراد المجتمع لنشر الثقافة.**
3. **لا بد أن نخلق إجماعاً وطنياً لتثبيت حق المرأة دستورياً وقانونياً في تحمل المناصب السياسية وأن تمنحها كل الثقة وأن لا تكون تابعة. يجب أن نشجع المرأة على اتخاذ قرارها بنفسها.**
4. **يجب على الأحزاب السياسية أن تعمل بجدية مع هذه المرأة أو تلك في تذليل كل الصعوبات أمامها وأن تعطيها الفرصة المناسبة في المشاركة الجادة. يجب علينا أن نترك المماحكات والخصومات السياسية والاجتماعية والشخصية لأننا كلنا نصبّ في قالب واحد وقضية واحدة.**

****

****

***

التجربة الشخصية للمرشحة خولــة شــرف
عن الدائرة (**25**) محافظة عــدن

التجربة.. التحديات والمشكلات والاستعداد الجيد للمستقبل:

ارتبطت وحدة اليمن بالنهج الديمقراطي سبيلاً لتطور المجتمع وعليها اتخذت كثير من المسائل والاتجاهات كالتعددية السياسية وحرية الرأي والرأي الآخر والتداول السلمي للسلطة وإجراء الاستفتاء والانتخابات. وجاء دستور البلد والقوانين مجسّدة الديمقراطية قولاً في نصوصها إلا ما ندر، ومجسّدة المساواة وعدم التميز وإقامة العدل؛ ولكن ما هو على الواقع غير ذلك.

إن تجربة الديمقراطية ما زالت في طور التكوين وتعاني الكثير من التعثر وأدلَّ على ذلك ثلاث تجارب انتخابية برلمانية كشفت بوضوح أن المرأة ما زالت في آخر سلَّم اهتمامات السلطة والأحزاب والمجتمع ككل وإذا ما أخذنا النسب في العملية السياسية الانتخابية نجد أن المرأة في تراجع سواء في عدد المرشحات أو من حيث عدد من وصل إلى البرلمان:

في انتخابات (1993م) المرشحات (41) ووصلت إلى البرلمان (2).

في انتخابات(1997م) المرشحات (21) ووصلت إلى البرلمان (2).

في انتخابات (2003م) المرشحات (16) ووصلت (1) إلى برلمان قوامه 301.. إنها معادلة شديدة الاختلال رغم كل الجهود الوطنية والدولية التي بذلت خاصة إذا ما نظرنا إلى نسبة المسجّلات في قوائم الدوائر الانتخابية التي تصل إلى 48% تقريباً وإذا ما عرفنا أن نسبة المرأة في التعداد السكاني إلى الرجال يتجاوز 50%، حتى إن تحقيق هذه النتائج جاءت بجهود وطنية دولية فمعظم المرشحات يلقين دعماً من أحزابهن وكذا من مؤسسات دعم التوجه الديمقراطي وغيره.

ولذلك فالموضوع بحاجة ماسة إلى أن يؤخذ بمسؤولية وجدية تامة لما لذلك من تأثير سلبي على الحياة الديمقراطية.

تجربــة انتخابيــة:

خضت أول تجربة انتخابية برلمانية عام 1993م مرشحة عن الحزب الاشتراكي اليمني، ودعمت مادياً ومعنوياً من قبل الحزب وحققت النجاح.

وفي الدائرة نفسها دخلت الانتخابات مرشحة عن الحزب الاشتراكي اليمني وتم دعمي مادياً ومعنوياً أيضاً من الحزب ولكن لم يحالفني النجاح.. والأسباب حسب وجهة نظري:

أولاً أسباب تتعلق بالحزب ووضعه السياسي:

- **انقطاع الحزب عن المشاركة في الحياة السياسية بعد حرب 1994م وخاصة بعد مغادرة معظم قيادته إلى خارج الوطن.**
- **مقاطعة الحزب لانتخابات 1997م.**
- **عودة الحزب إلى الحياة السياسية وذلك بنشاط تنظيمي محدد، ودخوله انتخابات المجالس المحلية أولاً، أما مشاركته في الانتخابات النيابية 2003م فجاءت باعتماد الحزب على رصيده التاريخي، بينما المؤتمر الشعبي حزب حاكم يمتلك كل الإمكانيات السلطوية، والإصلاح حزب يعتمد على قاعدة نشاط تنظيمي جماهيري ونشاط خيري واسع.**
- **لا يمتلك الحزب جهازاً تنظيمياً انتخابياً (دائرة خاصة بالانتخابات تشكلت قبيل الانتخابات بأسابيع).**

كل هذه العوامل المجتمعة أثرت سلبياً على عملية التواصل مع الناخبين التي كان يغلب عليها عدم التنظيم وبأكبر جهد.

ثانياً الخروقات والاختلالات التي مورست من قبل آلية العملية الانتخابية الرسمية والقوى المؤثرة الأخرى:

- **إعاقة وقعت دون مبرر عند تسليم رسوم البلدية مقابل إزالة الملصقات على الرغم من استلام الرسوم من مرشح الحزب الحاكم ومرشح الحزب الناصري ورفض البلدية استلام المبلغ بحجة أن هناك تعليمات بالتوقف وكان الهدف واضحاً من ذلك وهو إتمام إجراءات تسجيل مرشح المؤتمر عند اللجنة الأصلية على رأس القائمة.**

- **تسجيل اللجان الإشرافية والأصلية والفرعية فيه خلل واضح جداً فهي مشكلة بأغلبية من حزب المؤتمر. (2 مؤتمر+1 من حزب آخر) أو (2 مؤتمر +1 مستقل) وبالتالي تتضح هيمنة الحزب الحاكم على هذه اللجان.**
- **استخدام المؤتمر مقدرات السلطة من الوظيفة العامة والمال وغيره وقد بدأت الحملة الدعائية لمرشح الحزب الحاكم قبل شهر من الموعد الرسمي بتحرك مدير التربية في المديرية ومدير التربية في المحافظة ونائب وزير التربية والتعليم وذلك على المدارس والمصانع والمعسكرات الموجودة كافة في الدائرة للتعريف به كذا في الأحياء السكنية واستخدام موضوع تمليك المساكن الشعبية والعشوائية لصالح مرشح المؤتمر وتنصيبه مقرراً للجنة التمليك.. في الوقت الذي كان يحرم علينا دخول المدارس واتخاذ الإجراءات لمن يعمل مع مرشحة الحزب بالتوقيف عن العمل. وقد حصل إجبار إحدى الأخوات بأخذ إجازة عن العمل.**

ثالثاً الأوضاع المعيشية والاجتماعية لسكان الدائرة:

- **التركيبة الاجتماعية لسكان الدائرة معظمهم من الفقراء أو دون درجة الفقر وتوجد شريحة من الفئات المهمشة (الأخدام) تصل نسبة المقيدين منهم إلى 15% من إجمالي المقيدين ومعظمهم يسكنون المساكن الشعبية والعشوائية، ومعظمهم أميّون وخاصة النساء منهم.**
- **يسهل على معظمهم الوقوع تحت طائلة الإغراء بالمال وغيره أو التهديد بقطع الإعانة والتي مورست من قبل عقال الحارات لمن لا يصوّت للمؤتمر.**
- **الوعد بالتمليك بالمسكن الذي يعيش فيه بالرغم من أنه قرار سابق ولم ينفذ ووظف ذلك بغرض كسب الأصوات لصالح الحزب الحاكم (المؤتمر).**
- **يوجد في الدائرة معسكران ومن المعروف بأن العسكريين لا يصوّتون إلا للحزب الحاكم وبالقوة وهذا ما حصل فعلاً.**
- **تدنّي الوعي لدى الناس جعلهم يخلطون بين مسؤولية الأجهزة التنفيذية ومسؤولية ومهام أعضاء مجلس النواب كسلطة تشريعية.**

رابعاً أسباب خاصة بذات المرشحة:

- **كنت المرشحة/المرأة الوحيدة في الدائرة بين خمسة رجال والمفروض تعاطف النساء مع المرأة. ولكن يبدو أن المرأة تصوّت بالتبعية لزوجها أو ولي أمرها وهذا شيء غريب ولم يحصل هذا في مدينة عدن في السابق.**
- **تعرض المرشحة للإشاعة ولدعاية تقول: "إنها شتمت الأخدام". مما أثر كثيراً بين صفوف هذه الفئة المهمشة والتي تشكل نسبة 15% من الناخبين وأضرت بالمرشحة سلبياً.**
- **ضعف الوعي لدى الغالبية العظمى من سكان الدائرة بدور عضو المجلس النيابي مشاركاً في التشريع. مما جعل الكثير منهم يتساءل: ماذا عمل السابقون؟ وماذا سيعمل اللاحقون؟ وبذلك أحجم كثير منهم عن التصويت وغالبيتهم من النساء.**

إلا أن النساء ومن خلال تجارب من خضن المعترك الانتخابي سواء الحزبيات أو المستقلات يفترض بهنّ أن يستخلصن العبر والدروس وأن يتكاتفن من أجل إقرار هذا الحق الدستوري والقانوني ولو بعد حين (عام 2009م) وإن بدأت بهذه الحملة من أجل مفهوم آخر ومقاييس جديدة للمشاركة السياسية للنساء في اليمن.

لا بد من:

أولاً الإرادة السياسية:

- **توافر إرادة سياسية جادة تعمل على تطبيق النصوص القانونية والحقوقية وتجسد هذه الرغبة فعلياً.**
- **تحقيق تطوير فعلي لواقع المرأة على المجالات كافة بتنفيذ عملي للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة.**
- **أن تلتزم الدولة بنسب للمرأة عند التوظيف والتأهيل وإعطاء فرصة للمرأة في الترقية وبلوغ مستوى اتخاذ القرار في المرافق العملية.**
- **إتاحة الفرصة أمام المرأة لقسط من التعليم ومواصلة التعليم الجامعي والعالي وتحديد نسبة من المنح للدراسات العليا، ومعالجة تسرب الفتيات عنها، وبمعنى آخر توفير الظروف المناسبة للتعليم ورفع الوعي لدى النساء والعمل على استئصال الأمية المتفشية.**

ثانياً حملة توعية:

إجراء حملة توعية شاملة تضطلع بها كل المؤسسات الإعلامية الحكومية والشعبية والأحزاب والتنظيمات والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني وتتخذ الوسائل كافة لتحقيق هدف أهمية مشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة كافة ومشاركتها في الحياة السياسية والنيابية مرشحة وأهمية مشاركتها في العمل التشريعي جنباً إلى جنب مع الرجل.

وتبدأ الحملة من على منابر المساجد يقودها رجال وأئمة المساجد وتنظيم حلقات وندوات ومحاضرات في الجامعات والمدارس وفي المنتديات والتجمعات كافة.. والهدف الأسمى هو إعادة صياغة فكر الناس رجالاً ونساءً لاستيعاب مشاركة المرأة في البرلمان واعتبار هذه المهمة ليست مهمة المرأة فقط بل مسؤولية جماعية يضطلع بها المجتمع بمؤسساته.

ثالثاً الحركة النسائية:

أهمية وجود حركة نسائية نشطة وتوعوية تضع في أولويات مهامّها قضية وصول المرأة إلى البرلمان بتمثيل يتناسب وحجم المرأة في المجتمع وأيضاً قدرتها على مشاركة الرجل في تحمل المسؤولية في جميع أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية. تستند في مطالبها أيضاً إلى المبررات الدستورية والقانونية والحقوقية كما على الحركة النسائية القوية مع مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية الضغط على الأحزاب بتخصيص نسبة معينة ولنقل 5% من مرشيحها للنساء.

النسبة نفسها في أطرها القيادية وبالاتجاه نفسه تمارس الحركة النسائية ومعها مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب والتنظيمات ضغوطاً على السلطة التنفيذية بإعادة النظر في قانون الانتخابات وتحقيق نظام انتخابي يؤمن فرصة كبيرة أمام المرأة بضمان الوصول إلى قبة البرلمان، إما عن طريق (الكوتا) أو اعتماد القاعدة النسبية وقد سبقتنا دول عربية استخدمت هذا النظام الانتخابي ويمكن الاستفادة من تجربتها، مع المطالبة بتخصيص نسبة 5% من مقاعد البرلمان للمرأة بالنظام الانتخابي المعدل.

رابعاً المشاركة في الأحزاب والتنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني:

تعتبر مشاركة المرأة في الأحزاب والتنظيمات السياسية أو في مؤسسات المجتمع المدني القوة السياسية الحية في المجتمع وانخراط المرأة فيها لأنها تعد المدرسة الأولى لتربيتها وتأهيلها وإعادة صياغة فكرها وقناعتها الشخصية. ولكن ألا يلاحظ بأن مشاركة

المرأة محدودة على عدد معين من النساء؟ فالمرأة في حزب ما نجدها مكررة في مؤسسة ما وهكذا. أي إن المشاركة ليست واسعة بالمستوى المطلوب. وكثيراً ما تنخرط المرأة في الحزب لتحقيق أغراض شخصية تتعلق بالوظيفة.. أي إن مشاركتها لا تأتي عن وعي، وعلى الأحزاب توفير الظروف الملائمة لتحقيق مشاركة المرأة بفعالية وإزالة الصعوبات كافة التي تقف حائلاً أمام انخراطها في العمل السياسي والاجتماعي كأن تكون الاجتماعات في غير (جلسات القات) والتي كانت سبباً رئيساً أمام تراجع كثير من النساء عن النشاط الحزبي.

خامساً ترشيح المرأة:

- **إقبال المرأة على أن تكون مرشحة متى ما توافرت لديها قناعة بالاشتراك وخوض المعترك الانتخابي التنافسي بجدارة وتتمثل بمواصفات ترفعها إلى مستوى النموذج.**
- **أن تكون مدعومة من حزب سياسي مالياً معنوياً ويفضل أن تلقى دعماً معنوياً من مؤسسة مدنية أو لها حضور واسع ومؤثر في الوسط الاجتماعي وهذا لن يأتي إلا من خلال نشاطها السياسي والاجتماعي.**
- **كثير من الأحزاب لما تقدمه من إغراءات مالية وبالذات حزب السلطة (المؤتمر الشعبي)، تجعل من الصعوبة التنازل بالترشيح للمرأة وإفساح المجال أمامها للترشيح والدليل أن حزب السلطة رشح امرأة واحدة رغم توافر إمكانيات مادية وسلطوية لتوصيل أكثر من واحدة إلى البرلمان.**
- **إن وجد لدى أي امرأة رغبة في الترشيح للانتخابات البرلمانية عليها العمل والتحضير من اليوم بين الناس في دائرتها لتكون لها جماهيرية تستطيع أن تعتمد عليها خاصة إذا لم تكن حزبية أو مدعومة أو تستخدم نفوذ غيرها.**
- **إلى جانب المؤهلات القانونية المنصوص عليها في قانون الانتخابات.**

تبقى هذه الآراء للإسهام في تلمُّس الخطوات القادمة حتى برلمان عام 2009م.

****

****

***